

أركان وأحكام الخلع
في الشريعة الإسلامية
دراسة فقهية



د. خيرية بنت محمد عبدالرحمن الملق^(*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:
الله أعلم بمصالح عباده، ويعلم أن الخير كل الخير في دوام الحياة الزوجية واستقرارها، وأن الحياة الزوجية قد تشوبها شوائب ومكدرات، وتعكر صفوها منغصات ومنغصات وهو ما يجعلها مع هذا الخلاف جحيماً لا يطاق، فكان من رحمته بعباده أن جعل لهم من ذلك مخرجاً فشرع الطلاق ليكون مخلصاً من زوجة لا روح لها ولا خير فيها وتلك حسنة من محاسن التشريع الإسلامي، إذ من الناس من يخطب المرأة ثم يعقد عليها ويدخل بها، فيكتشف له من أمرها ما يسوءه حيث يرى طبعاً لا يوافق طبعه، وخلقاً لا يلائم خلقه، وقد يرى منها ما ينافي الطهر ويجافي العفة، وكذلك المرأة قد ينكشف لها من أمر زوجها ما يسوءها، ويكون من الخير أن يفترقا ويمضي كل إلى سبيله لعله يوفق بعد ذلك إلى زيجة صالحة.

(*) قسم الثقافة الإسلامية - كلية التربية - جامعة حائل.

والمرأة إنسان مثل الرجل تمتلك مثلما يملك من المشاعر والعواطف وتحس مثلما يحس هو، فربما هي تحس بالنفرة من زوجها وعدم قدرتها أو قبولها للعيش معه، وفي هذه الحالة تكون الفرقة فيها الخير لهما لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ^١ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾^(١).

ولهذا أعطى الشرع الحكيم الحق للمرأة في تخليص نفسها من زواج فاشل وذلك بطلب الخلع من زوجها مقابل عوض تدفعه له وهذا من عظمة التشريع الإسلامي الذي أعطي حق الطلاق بيد الزوج، وحق الخلع بيد الزوجة وذلك في إطار عدد من القواعد الفقهية المنظمة والمحددة للطلاق والخلع، وهو ما يتطلب إلقاء الضوء عليها وتناولها بالدراسة الفقهية لبيان آراء الأئمة الأربعة وفقهاء التشريع الإسلامي في مسألة الخلع، وهذا ما سوف يتناوله هذا البحث بشيء من التفصيل.

إن نمضة المجتمع وتقدمه مرهونة بإستقرار الأسر التي يقوم عليها، ومن دلائل إستقرار الأسرة قوة الترابط بين أعضائها خاصة بين الزوجين، وسيادة روح الحسب والتسامح والتوافق بينهما، وعلى العكس من ذلك زيادة تفكك الأسرة وإثنيار العلاقة الزوجية سواء بالطلاق أو الخلع ينعكس صده السليبي على المجتمع أجمع، وليس المجتمع السعودي بعيد عن ذلك حيث كشفت مصادر حقوقية عن وجود دلائل قوية على تفكك الأسرة السعودية منها وجود حالة طلاق بالمحاكم كل ٢٠ دقيقة تقريباً، وحالة خلع من قبل الزوجة كل ٦ ساعات أي بواقع ٧٢ حالة طلاق يومياً وأربع حالات خلع، وهو ما يدق ناقوس الخطر حول ضرورة العمل على صيانة الأسرة المسلمة وتقليل نسب الطلاق الذي هو أبغض الحلال عند الله تعالى.

(١) سورة النساء: الآية ١٣٠.

خطة البحث:

يأتي هذا البحث في إطار دراسات فقه الأسرة حول موضوع الخلع أركانه وأحكامه في الشريعة الإسلامية ويقع في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وفهرسين، الأول منها للتعريف بالخلع وأدلة مشروعيته من حيث التعريف بالخلع لغوياً وفقهياً، وأدلة مشروعيته، وحكمه وألفاظه، وشروط صحته، واختص المبحث الثاني بأركان الخلع الخمسة وهي: الزوج (الموجب) والزوجة، والبضع (المعوض)، والعوض، والصيغة. ويتناول المبحث الثالث أحكام الخلع من حيث التوكيل في الخلع، وهل الخلع طلاق أم فسخ للعقد، والفرق بين الخلع والطلاق على مال، والخلع وإسقاط بعض الحقوق الزوجية، وعدة المختلعة، ثم الخاتمة وفيها بيان النتائج والتوصيات. أما الفهرسان فأحدهما للمراجع والثاني للمحتويات.

* * *

المبحث الأول

التعريف بالخلع وأدلة مشروعيته

تعريف الخلع:

الخلع لغة: يوجد عدة معان للخلع في اللغة منها أن الخلع يعني البعد عن الفضائل ومكارم الأخلاق، فيقال رجل خلع أو امرأة خليعة أي ترك الحياء^(١). كما يعني الخلع الأخذ والاستيلاء فيقال اختلع مال فلان أي أخذه واستولى عليه، وعلى العكس من ذلك يشير الخلع إلى العطاء فيقال خلع عليه خلعاً أي أعطاه وألبسه إياها، والأعم أن الخلع يعني النزع فيقال خلع الشيء خلعاً أي نزعته من مكانه الصحيح^(٢).

قال "ابن منظور": خلع امرأته وخالعها إذا افتدت منه بمالها فطلقها وأبانها عن نفسه^(٣).

الخلع في إصطلاح الفقهاء:

عرف الفقهاء الخلع بضم الخاء شرعاً بأنه إزالة ملك النكاح، أو هو إهاء العلاقة الزوجية نظير مال تدفعه الزوجة لزوجها لتخليص نفسها مما هي فيه بلفظ الخلع^(٤). وجاء تعريف الأئمة الأربعة للخلع على النحو التالي:

الحنفية: تعرف الخلع بأنه إزالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع أو ما في معناه، أو هو أخذ مال من المرأة بإزاء ملك النكاح بلفظ الخلع^(٥).

(١) لسان العرب لابن منظور ٧٦/٨.

(٢) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، ج.م.ع، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، ١٤٢٩هـ، ص ٢٠٨.

(٣) لسان العرب لابن منظور ٧٦/٨.

(٤) أحمد فراج حسن، أحكام الأسرة في الإسلام، دار الجامعة الحديثة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤ ص ١١٥.

(٥) شرح فتح القدير ٢١١ / ٤، البحر الرائق شرح كنز الرقائق باب الخلع ٧٧/٤.

الشافعية: تعرف الخلع بأنه اللفظ الدال على الفراق بين الزوجين بعوض متوفرة فيه شروط العوض، فكل لفظ يدل على الطلاق صريحاً كان أو كناية يكون خلعاً يقع به الطلاق البائن^(١).

الحنابلة: تعرفه بأنه فراق الزوج لإمراته بعوض يأخذه الزوج من إمراته أو من غيرها بألفاظ مخصوصة سواء كانت صريحة أو كناية^(٢).

المالكية: تعرف الخلع بأنه: الطلاق بعوض، أو هو عقد معاوضة على البضع تملك الزوجة نفسها، ويملك الزوج به العوض^(٣).

وعلى هذا يتضح أن تعريفات الخلع في المذاهب الأربعة تشترك فيما يلي:

- ١- أن الخلع لابد فيه من العوض والذي يأخذه الزوج من المرأة أو من غيرها.
- ٢- أن الخلع لابد فيه من الصيغة فالخلع عند الجمهور يكون بلفظ الخلع أو ما كان بمعناه.

- ٣- أن الخلع عقد رضائي بين طرفين هما الزوج وملتزم العوض سواء كانت الزوجة أو غيرها، ولا يجبر أي منهما عليه بل لابد من الإيجاب والقبول.
- ٤- يترتب على الخلع حدوث الفرقة بين الزوجين وانحلال عقد النكاح وإنهائه حيث يصبح الزوجان بعده أجنبيين لا علاقة زوجية بينهما.

ومن التعريفين اللغوي والشرعي للخلع يتضح وجود صلة قوية بينهما، فعندما يقال: خالع امرأته خلعاً فاختلعت فهي خالع، وخالعه يعنى إفتدت منه بما لها ليزيلها عن نفسه، وسميت هذه الفرقة خلعاً من نزع اللباس في قوله تعالى: (هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملبي ٦٠/٥، مغني المحتاج ٢٦٢/٣، روضة الطالبين وعمدة الطالبين، كتاب الخلع ص ٣٧٤.

(٢) شرح منتهى الإرادات ١٠٧/٣، كشاف القناع عن متن الإقناع ٢١٢/٥.

(٣) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٣٤٧/٢، جواهر الإكليل ٣٣٠/١، فتح الجليل شرح على مختصر سيد خليل ٢١٦/٣.

وَأَنْتُمْ لِبَاسٍ لِّهِنَّ) فجعل سبحانه وتعالى النساء لباساً للرجل والرجال لباساً للنساء لقوة العلاقة بينهما، من ستر أحدهما للآخر وإعفائه له، ولأن كلا منهما قد التبس بمودة الآخر ومحبه، ففي الآية استعارة تصريحية حيث شبه الساتر المعنوي بالساتر الحسي واستعير اسم المشبه به وهو اللباس للمشبه وهو أحد الزوجين.

أدلة مشروعية الخلع:

اتفق كل من "الذهبي"^(١). والشعراوي^(٢). أن أدلة مشروعية الخلع هي من القرآن والسنة والإجماع وذلك على النحو التالي:

أولاً: أدلة مشروعية الخلع في الكتاب:

قال تعالى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ ۗ وَلَا تَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۚ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۝﴾^(٣).

فهذه الآية الكريمة ذات الحكم الواضح أباحت للزوجة متى خشيت ألا تقيم حدود الله تعالى أن تفتدي نفسها بمالاً تقدمه لزوجها لقاء طلاقها خلعا، وفي المقابل أباحت الآية الكريمة للزوج قبول هذا المال كعوض عن إيقاع طلاق لا يريده ولم يسعى إليه أو يتسبب فيه.

وحُدود الله تعالى هي ما حده الله وفرضه على الزوجين من الحقوق والواجبات

(١) مصطفى الذهبي: الخلع وأحكامه في الشريعة الإسلامية، طبع ونشر وتوزيع دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٧.

(٢) محمد متولي الشعراوي: أحكام الزواج والطلاق والخلع، مكتبة التراث الإسلامي، ٢٠٠٢، ص ٢٨٠-٢٨٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

وأمر كلا منهما بالوقوف عنده وعدم مجاوزته، فمن الحقوق التي أمر بها الزوجة طاعة زوجها فيما يريد من استمتاع، ومنها إخلاص المودة له إخلاصاً تاماً، فلا يحل لها أن يكون جسمها مع الزوج وقلبها مع غيره، ومنها أن تقوم بكل ما يصلح الأسرة فلا يحل لها أن ترهقه بالإتفاق فيختل نظام الأسرة وتسوء حالة المعيشة، ومنها عدم خيانتها بالمحافظة على ماله وعرضه وأولاده.

فإن خاف الزوجان سوء العشرة بينهما واراندا الزوج أن تحتل بالنزول عن مهرها أو بدفع شيء من المال لزوجها حتى يطلقها فلا إثم على الزوج في أخذه ولا على الزوجة في بذله، وأن هذه الأحكام العظيمة من الطلاق والرجعة والخلع وغيرها هي من شرائع الله وأحكامه فلا تخالفوها ولا تتجاوزوها^(١).

ثانياً: السنة:

روي البخاري عن عكرمة عن أنس بن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة ثابت^(٢). بن قيس بن شماس إلى رسول الله (ﷺ) فقالت: يا رسول الله إني ما أعتب عليه في خلق، ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله (ﷺ): "أتردين عليه حديثه؟" قالت: نعم، فقال رسول الله (ﷺ): "أقبل الحديقة وطلقها تطليقة"^(٣).

وقد روي هذا الحديث برواية أخرى عن أبي الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده بنت عبد الله بن أبي بن سلول وكان أصدقها حديقة، فقال النبي (ﷺ): "أتردين عليه حديثه التي أعطاك؟" قالت: نعم وزيادة، فقال النبي (ﷺ): "أما الزيادة

(١) محمد على الصابوني، صفوة التفاسير، الجزء الأول، دار الصابوني، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م ص ١٣١.

(٢) ثابت هو: ثابت بن قيس بن شماس بن زهير بن مالك بن أمري القيس بن مالك يكنى أبا محمد بأبنيه محمد، كان ثابت خطيب الأنصار وخطيب النبي (ﷺ) وشهد أحد وما بعدها وقتل يوم اليمامة في خلافة أبي بكر شهيد.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق باب الخلع وكيف الطلاق فيه/ رقم ٤٩٤٠/ ١٩/ ١٩٧: ١٩٨.

فلا ولكن حديقته"، قالت: نعم، فأخذها له وخلقى سبيلها. فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال: قد قبلت قضاء رسول الله ﷺ^(١).

٢- روى ابن عبد البر في الاستيعاب^(٢) أن جميلة بنت أبي سلول كانت عند ثابت ابن قيس فنشزت عليه، فأرسل إليها النبي ﷺ فقال: يا جميلة ما كرهت من ثابت؟ قالت: والله ما كرهت منه ديناً ولا خلقاً إلا أني كرهت دمامته. فقال لها: أتردين الحديقة؟ قالت: نعم، فردت الحديقة وفرق بينهما.

٣- روى الطبري^(٣) بإسناده عن عائشة رضى الله عنها: أن حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس فضرها فكسر نغصها - فأتت رسول ﷺ بعد الصبح فاشتكت فدعا رسول الله ﷺ ثابتاً فقال: خذ بعض مالها وفارقها. فقال: ويصلح ذلك يا رسول الله؟ قال نعم قال: فإني أصدقها حديقتين وهما بيدها. فقال النبي ﷺ خذها وفارقها. ففعل.

وقد روى "عبدالله بن محمد بن عقيل" أن الربيع بنت معوذ بن عفراء حدثته، قالت: كان لي زوج يقل على الخير إذا حضر، ويحرمني إذا غاب، قالت وكانت مني زلة يوماً، فقلت: أخلع منك بكل شيء أملكه؟ قال: نعم، قالت: ففعلت، فخاصم عني معاذ بن عفراء إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه، فأجازه الخلع وأمره أن يأخذ ما دون عقاص الرأس^(٤).

وعن كثير مولى سمرة "أن عمر بن الخطاب أتى بامرأة ناشز، فأمر بها إلى بيت كثير

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الخلع والطلاق باب الوجه الذي تحمل به الفدية ج ٧ ص ٣١٤ والدارقطني في كتاب المهر رقم ٣٧، ٣/٣٥٤.

(٢) الاستيعاب ٧٣٢/٣.

(٣) تفسير الطبري ٥٥٦/٤ - رواه أبو داود ٢٢٢٨ وإسناده حسن.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الطلاق - باب الخلع، ٤٩٧١/٣٠٩.

الزبل فحبسها فيه ثلاثاً ثم دعاها، فقال: كيف وجدت مكانك؟ فقالت: ما وجدت راحة منذ كنت عنده إلا هذه الليالي التي حبستني. فقال لزوجها: اختلعها ولو من قرطها وهذه قصة إمامين بعد رسول الله (ﷺ) في الخلع، لم يخالفها فيه أحد من الصحابة فدل على إجماعهم على ثبوت حكمه، ولأنه لما أجاز أن يملك الزوج البضع بعوض، جاز أن يزيل ملكه عنه بعوض كالشراء والبيع فيكون عقد النكاح كالشراء والخلع والبيع^(١).

وجه الدلالة:

في هذه الأحاديث الشريفة دلالة على مشروعية الخلع، وأنه يجوز للزوجة أن تفتدي نفسها من زوجها إذا كرهت البقاء معه في بيت الزوجية، وأن النفور إذا كان من جانب الزوجة جاز للزوج أن يأتي من زوجته ما يعوضه عن الفراق^(٢).

ثالثاً: الإجماع:

قال العيني: أجمع العلماء على مشروعية الخلع إلا بكر بن عبدالله المزني، ثم نقل عن ابن عبدالبر قوله في الكلام حول ما ذهب إليه المزني فقال: هذا خلاف السنة الثابتة في قصة ثابت بن قيس وحبيبة بنت سهل، وخالف جماعة الفقهاء والعلماء بالحجاز والعراق والشام.

وقال مالك لم أزل اسمع ذلك (أي الخلع) من أهل العلم وهو الأمر المجمع عليه عندنا فقال ابن قدامة في الخلع وهو قول عمر وعثمان ولم نجد لهم في عصرهم مخالفاً فيكون إجماعاً^(٣).

(١) شرح فتح القدير - ٤/باب إيقاع الطلاق، ٣٢٧.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٦/٦٧٥.

(٣) الإجماع لابن المنذر ٩٠/٩١.

حكمة مشروعية الخلع:

الخلع لذاته ييغضه الشرع الشريف كما ييغض الطلاق لذاته وأن العقول والأذواق السليمة تنفر من الخلع كما تنفر من الطلاق لما فيه من هدم لبناء الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى لبناء المجتمع، ولما فيه من تشريد الأبناء وتعرضهم للهلاك والضياح والتشتت، ومع ذلك فإن الشارع الحكيم قد لاحظ أنه قد يطرأ على عقد الزواج مشاكل وخلافات تهدد كيان الأسرة وتقوض بنائها، فوضع لها حلولاً شتى لفض هذه المنازعات إما عن طريق الطلاق أو عن طريق الخلع الذي يكون باتفاق بين الزوجين منعاً للضرر عند عدم إقامة حدود الله تعالى.

وبيان ذلك أن المرأة إذا حدث بينها وبين زوجها شقاق ونزاع فقد تبغض المرأة زوجها وتكره العيش معه لأسباب جسدية خلقية أو خلقية أو دينية أو نفسية أو صحية لكبر أو ضعف أو نحو ذلك وتخشى ألا تؤدي حق الله في طاعته ورغبته في فراقه ولم تجد خلاصاً من ذلك إلا ببذل شيء من المال فتفدي به نفسها وتخلص من عناء الزوجية إذا رضى الزوج بذلك^(١).

وحيث أن المرأة استحققت الصداق بتسليم نفسها للرجل وقد كان، والآن يأخذ منها ذلك المال الذي افتدت نفسها به غنيمة باردة فقد أنكر المولى سبحانه عليه ذلك بقوله: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾^(٢).

ولكن لما وجد الضرر واستحكم الشقاق وعظم النفور بين المرأة والرجل وأصبح استحالة مراعاة حقوق الزوجية والقيام بها، وأن لا يوفيا ما فرض الله عليهما تجاه

(١) المغني لابن قدامة ١٧٣/٨، كشف القناع ٢١٢/٥، المهذب ٧٠/٢.

(٢) سورة النساء: الآية ٢١.

نفسيهما وولديهما فقد أباح الشارع الحكيم الخلع بالكيفية التي قررها في كتابه العزيز، ووضحتها السنة النبوية الشريفة. حسماً للنزاع وإقامة لحدود الله وفرائضه، ولذا قال سبحانه: ﴿... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١).

ألفاظ الخلع:

يقصد بألفاظ الخلع أو صيغة الخلع العبارات أو الكلمات التي تصدر من الطرفين (الزوج والزوجة)، فيقع به الخلع، ويرى الفقهاء أنه لا بد في الخلع من أن يكون بلفظ الخلع أو بلفظ مشتق منه أو بلفظ يؤدي معناه مثل المبرأة أو الفدية، وجاءت ألفاظ الخلع عند الفقهاء كما يلي:

— عند الحنفية^(٢): ما كان بلفظ الخلع أو ما في معناه كالمبينة والمبرأة وهي من ألفاظ الكناية إذا خلعت عن المال وكانت بلفظ الخلع لأن الكناية يقع بها الطلاق بآثنا.

وألفاظ الخلع عند الحنفية سبع هي: خالعتك - بايتتك - بارأتك - فارقتك - طلقي نفسك على ألف - وزيد عليها لفظي البيع والشراء كبعست نفسك أو طلاقك، أو طلقتك على كذا.

فإذا وقع الخلع بهذه الألفاظ أو بأحدها فإن الطلاق لا يقع إلا بقبولها في المجلس لأنه معاوضة، والمعاوضة لا تتم إلا بالإيجاب والقبول مثل سائر العقود، لأنها تمليك وتملك من الجانبين.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٤٣/٣، بدائع الصنائع ١٩٠٩/٤.

- عند المالكية^(١): ليس للخلع عند فقهاء المالكية ألفاظ معينة، فالخلع يقع عندهم بألفاظ مختلفة كالفدية والصلح والمبارأة، فلا فرق بينهم بين لفظ الخلع أو المفادة أو غيرها فكلها ألفاظ تؤول إلى معنى واحد وهو بذل المرأة العوض على طلاقها. غير أنهم فرقوا بين هذه الألفاظ من حيث مقدار العوض الذي تدفعه الزوجة لزوجها، فالخلع يختص ببذل المرأة لزوجها جميع ما أعطاهما والفدية بأكثره، والصلح ببعضه، والمبارأة بإسقاطها حقاً لها عليه. وعلى هذا تكون ألفاظ الخلع عندهم أربع هي: الخلع والمبارأة، الصلح، الفدية أو المفادة، وكلها تؤول إلى معنى واحد وهو بذل المرأة العوض على طلاقها.
- عند الشافعية^(٢): يصح الخلع عند الشافعية بلفظ الطلاق والطلاق فإن خالعهما بصريح الطلاق أو الكناية مع النية فهو طلاق، لأنه لا يحتمل غير الطلاق، وإن خالعهما بصريح الخلع فإن لم ينو به الطلاق ففيه ثلاثة أقوال عندهم:
- أ- أنه لا يقع به فرقة لأنه كناية في الطلاق من غير نية.
- ب- أنه فسخ لأنه جعل للفرقة فلا يجوز أن يكون طلاقاً، لأن الطلاق لا يقع إلا بصريح أو كناية مع النية، والخلع هنا ليس بصريح في الطلاق ولا معه نية الطلاق فوجب أن يكون فسخاً.
- ج- أنه طلاق لأنها إنما بذلت العوض للفرقة، والفرقة التي يملك الزوج إيقاعها هي الطلاق دون الفسخ فوجب أن يكون طلاقاً.
- وعلى هذا يرى الشافعية أن لفظي الخلع والمفادة من الألفاظ الصريحة في الطلاق ولا تحتاج إلى نية، لأن لفظ الخلع جري به العرف، وتكرر على لسان حملة الشريعة على أن المراد به الفرقة بين الزوجين فكان هذا كما لو تكرر في القرآن الكريم.

(١) بداية المجتهد ٧٠/٢.

(٢) مغنى المحتاج ٢٦٨/٣.

أما المفاداة فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿... فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْتَدَتْ بِهِ...﴾^(١).

- عند الحنابلة: قسم الحنابلة ألفاظ الخلع إلى صريح وكناية الصريح يتضمن ثلاثة ألفاظ هي: خالعتك - فاديتك - فسخت نكاحك أما لفظ الخلع: فثبت بالعرف، وأما المفاداة فقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿... فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ...﴾^(٢).

الكناية فهي ماعدا هذه الألفاظ مثل: بارأتك - أبرأتك - ابتكت فهي كناية لا تقع إلا بالنية.

شروط صحة الخلع:

لا يكون الخلع صحيحاً إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية^(٣):

الشرط الأول: أن يرضى به كلا من الزوجين لأنه يترتب عليه سقوط حقوق الزوج قبل زوجته فيشترط رضاه به ويترتب عليه كذلك الزام الزوجه بالعوض الذي تم الاتفاق عليه فلا بد من رضاها فإن فقد الرضا من أحدهما فلا يصح الخلع ولا تترتب عليه أحكامه.

الشرط الثاني: قيام العلاقة الزوجية حقيقة أو حكماً، لتكون الزوجة محلاً لايقاع الطلاق عليها، وقيام العلاقة الزوجية حكماً بأن تطلق الزوجة ولا تزال في العدة، فلو انقضت عنها عدتها لم تكن محلاً لايقاع الخلع منها.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٣) محمد علي محجوب، الأسرة وأحكامها في الشريعة الإسلامية، دار الحرية للطباعة والنشر، السيد زينب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٢٤.

الشرط الثالث: أن يقع الخلع من زوج يصح طلاقه وهو الذي توافرت فيه الأهلية فلا يصح الخلع من الصغير أو المجنون أو المعتوه لأن الطلاق لا يصح من واحد من هؤلاء فكذلك لا يصح الخلع منهم، أما المريض مرض الموت فيصح خلع له لأن له أن يطلق بغير عوض وبالتالي يكون بالعوض أولى، وكذلك يشترط في الزوجة العقل والبلوغ ولا يجوز خلع الزوجة المجنونة أو الصغيرة لا بنفسها ولا بوليها لأنها ليست أهلاً للتصرف في المال والخلع تصرف في المال.

الشرط الرابع: أن تكون الصيغة بلفظ الخلع أو ما يدل على معناه كالإبراء والافتداء وذلك كقول الزوج لزوجته خالعتك على مائتي جنيه أو على مؤخر الصداق فتقبل ذلك.

الشرط الخامس: أن يكون الخلع على عوض من جهة الزوجة لأنها هي التي تريد الخلاص من الزوجية التي لم تحقق لها السعادة المنشودة فكان عليها أن تعوض زوجها حتى يصبح أمرها بيدها وحتى يستطيع الزوج أن ينشئ حياة زوجية مع زوجة أخرى غيرها.

الحكم الشرعي للخلع:

يرى الفقهاء أن الحكم الشرعي للخلع يكون: مباحاً أو مكروهاً، أو حراماً، أو مندوباً وواجب على النحو التالي^(١):

١- يكون مباحاً: عند الحاجة إليه مثل وقوع الشقاق والنزاع بين الزوجين أو في حالة كراهية الزوجة لزوجها لنقص في دينه أو خلقه أو لمرض أو كبر ونحو ذلك وخافت أن لا تؤدي حق الله في طاعته فيباح لها أن تخالعه على عوض تفتدي به نفسها منه عملاً بقوله سبحانه وتعالى: ﴿...فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا

(١) الفقه على المذاهب الأربعة، عبدالرحمن الجزيري، ص ١٨٦/١٨٧.

حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ...^(١). وفي حديث رسول الله (ﷺ) في حادثة امرأة ثابت بن قيس أتردين عليه حديثه؟ قالت نعم قال له رسول الله (ﷺ) أقبل الحديقة وطلقها تطليقه. وفي هذا يقول ابن قدامة في المغني أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقه أو خلقه أو دينه أو كرهه أو ضعفه ونحو ذلك وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخالعه على عوض تفتدي به نفسها منه^(٢).

٢- ويكون مكروها: إذا لم تكن هناك حاجة تدعوا إليه وكانت حياة الزوجين مستقيمة لا شقاق فيها ولا نزاع وذلك لما فيه من قطع النكاح الذي هو مقصود الشرع وجاء ذلك في معنى المحتاج وفي شرح منتهى الإرادات جاء يكره الخلع مع إستقامة الحال. وفي الإقناع وإن خالعه مع إستقامة الحال كره ووقع الخلع وفي قول النبي (ﷺ): "أي امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة"^(٣). دلالة على كراهية الخلع بغير سبب يستوجبه لأن من تنزع نفسها من زوجها منافقة والنفاق حرام^(٤). وقال ابن حجر: الخلع مكروه إلا في حالة مخافة الا يقيما حدود الله^(٥)، وقال الدسوقي^(٦)، إن الخلع جائز على المشهور وليس بمكروه، وقيل يكره، وأما من حيث كونه طلاقاً فهو مكروه بالنظر لأصله اتفاقاً لقوله (ﷺ): "أبغض

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) شرح منتهى الإرادات ١٠٧/٣ - حاشية ابن عابدين ٤٤١/٣.

(٣) أخرجه أبو داود ٦٦٧/٢ وصححه الحاكم ووافقه الذهبي واللفظ لأبي داود.

(٤) سنن ابن ماجه ٦٥٠/١ - معنى المحتاج ٢٦٢/٣. شرح منتهى الإرادات ١٠٩/٣.

(٥) فتح الباري ٣٤٦/٩.

(٦) حاشية الدسوقي ٤٠٦/٢.

الحلال إلى الله الطلاق"، وقال ابن قدامة: إذا خالعت المرأة زوجها والحال عامرة والأخلاق ملتزمة فإنه يكره له ذلك^(١).

واستدلوا على أن الخلع في الأصل مكروه بالأدلة التالية:

- قول رسول الله (ﷺ): "أبغض الحلال إلى الله الطلاق"^(٢)، فإذا كان الطلاق غير مستحب رغم جوازه، وبما أن الخلع نوع من الطلاق فينطبق الحكم عليه كذلك.

- أن الزواج نعمة والطلاق والخلع كفر لها، ومنهم من ذهب إلى تحريم الخلع بدون سبب كابن المنذر، وداود، وابن حزم^(٣).

٣- يكون حراماً: إذا عضل الزوج زوجته بإلحاق المضرة والأذى بها أو منعها حقوقها من النفقة وغير ذلك لتفتدي نفسها منه على شيء من مالها فهذا يكون حراماً ومحظوراً، والخلع باطل والعوض مردود لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَآءِ اتَّيْتُمُوهُنَّ﴾^(٤). فالآية الكريمة فيها أمر للزوج بتخلية سبيل زوجته إذا لم يكن له فيها حاجة ولا يمسكها إضراراً بها حتى تفتدي ببعض مالها^(٥).

٤- قد يكون مندوباً أو واجباً في حق الزوج إذا طلبت الزوجة الخلع وأصررت على طلبها.

وقد اختلف الفقهاء في صفة الخلع هل هو معاوضة أم تعليق على ثلاثة أقوال:

(١) المغني ٥٤/٧.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک مسنداً وقال هذا حديث صحيح الإسناد ١٩٦/٢.

(٣) مغني المحتاج ٢٦٢/٢.

(٤) سورة النساء: الآية ١٩.

(٥) المهذب للشيرازي ٧١/٢، المغني لابن قدامة ١٧٨/٨.

القول الأول: الحنفية قالوا: الخلع يمين من جانب الزوج ومعاوضة من جانب المرأة بالمال.

ويترتب على كونه يميناً من جانب الزوج:

- ١- لو بدأ الزوج الخلع فقال خالعتك لا يملك الرجوع عنه.
- ٢- لا يبطل إيجابه بقيامه من المجلس قبل قبولها ولا بشرط حضور المرأة بل يتوقف على ما وراء المجلس.
- ٣- يصح تعليقه على شرط وإضافته إلى وقت مثل أن يقول: إذا قدم زيد فقد خالعتك على ألف درهم أو خالعتك على ألف درهم غداً أو بعد شهر وهكذا.
- ٤- ليس له خيار الشرط فلو شرط الخيار لنفسه بأن قال خالعتك على ألف درهم على أي بالخيار ثلاثة أيام لم يصح الشرط ويصح الخلع إذا قبلت^(١).
ويترتب على كونه معاوضة من جانب الزوجة:
- ١- أن تكون عامة بمعنى الخلع وما يجب عليها من التزام وراضية في القبول^(٢).
- ٢- إذا كان الإيجاب من المرأة بأن قالت اختلعت نفسي منك فلها أن ترجع في قرارها قبل قبول الزوج ويبطل بقيامها من المجلس وبقيامه أيضاً ولا يقف على ما وراء المجلس بأن كان الزوج غائباً حتى لو بلغه^(٣).
- ٣- يجوز أن يشترط الخيار لها ثلاثة أيام كأن يقول: خالعتك على إنك بالخيار ثلاثة أيام. فإن ردت الخيار في الثلاث بطل الطلاق.

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ١٤٥/٣ حاشية ابن عابدين ٤٦٥/٣ ، المبسوط للسرخي ١٧٣/٦ شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ٧٣/٤ ، ٧٤.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٦٥/٣.

(٣) بدائع الصنائع للكاظمي ١٤٥/٣ ، حاشية ابن عابدين ٤٦٤/٣.

القول الثاني: المالكية والحنابلة قالوا: يكون الخلع معاوضة من الجانبين إذا كان الإيجاب منجزاً لما فيه من المعاوضة مثل أن يقول خلعتك بألف فتقول قبلت أو تقول المرأة طلقني بألف فيقول طلقتك^(١).

القول الثالث: للشافعية: قالوا بأن الخلع فسخ فهو معاوضة محضة من الجانبين لها مدخل للتعليق فيه بل هو كإبتداء النكاح والبيع.

حكم طلب الخلع:

أعطت الشريعة الإسلامية للزوجة حق طلب الخلع من زوجها في حال كرها له وعدم شعورها بالسعادة معه ولم يتحقق معه هدفها من الزواج، والخوف من التقصير وعدم القيام بواجباتها نحوه، وفيما يلي أهم الحالات التي يجوز للزوجة فيها طلب الخلع من زوجها.

١- إذا كان الزوج عيب يمنعها من الانسجام والتوافق معه، ودليل ذلك ما وقع في عهد رسول الله (ﷺ)، فقد روى الحاكم في مستدركه عن عكرمه: أن ابن عباس كان يقول: إن أول خلع كان في الإسلام أخت عبدالله بن أبي: حيث أتت رسول (ﷺ) فقالت: يا رسول الله: لا يجمع رأسي ورأسه شيء أبداً. إني رفعت جانب الخباء فرأيتُه أقبل في عدة، فإذا هو أشدهم سواداً، وأقصرهم قامه، وأقبحهم وجهاً. قال زوجها: يا رسول الله إني أعطيتها أفضل مالي حديقة. فإن ردت عليّ حديقتي قال (ﷺ): ما تقولين؟ قالت: نعم وإن شاء زدته. ففرق بينهما.

٢- إذا أضر الزوج زوجته كأن يهجرها في الفراش أو يضربها من غير سبب ما ودليل ذلك ما جاء في رواية الطبري أن حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت

(١) شرح منح الجليل للشيخ عليش ٣/٤، الكافي لابن قدامة ١٤٦/٣.

ابن قيس فضرها فكسر نغصها. فأنت رسول الله (ﷺ) بعد الصبح، فاشتكتها، فدعا (ﷺ) ثابت، فقال: خذ بعض مالها وفارقها^(١).

٣- إذا خافت على نفسها الوقوع في إثم العقوق ومخالفة أوامر الزوج الذي لا تحبه. جاء في رواية البخاري "إن امرأة ثابت بن قيس جاءت إلى رسول الله (ﷺ) فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس لا أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال (ﷺ): أتردين عليه حديثه؟ قالت: نعم، قال: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة^(٢).

٤- إن الزواج رابطة هامة والزوجة مثل الرجل، فإذا رأت في زوجها ما لو رآه هو فيها لطلقها، فكان من عدل الإسلام أن شرع لها طلب الخلع من زوجها.

حالات يجوز فيها للزوج طلب الخلع وأخذ الفدية من الزوجة:

١- إذا حدث الشقاق من جهة المرأة أو منهما معاً وتعذر الوصول إلى حل للمشكلة التي بينهما.

٢- إذا أتت الزوجة بفاحشة قال أبو قلابة^(٣). وابن سيرين^(٤). لا يجوز أخذ الفدية حتى يرى على بطنها رجلاً^(٥)، واستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ

لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾^(٦).

(١) تفسير الطبري ٥٥٦/٤.

(٢) رواه البخاري. سبق ترجمته في صحيح البخاري ٣٥٢/٩.

(٣) تقريب التهذيب ٤١٧/١.

(٤) تقريب التهذيب ١٦٩/٢.

(٥) المحلى ٢٣٦/١٠.

(٦) سورة النساء: الآية ١٩.

٣- إذا عصت أوامر زوجها وفعلت ما يغضبه كقفوها له لا أطيع لك أمراً. ولا أغتسل لك من جنابة، ولا أبر لك قسماً، وكراهة الزوجة للزوج مسوغ لأخذه الفدية منها.

حكم إجابة الزوج لطلب الزوجة:

اختلف الفقهاء في حكم إجابة الزوج لطلب الزوجة إذا أرادت الخلع على مذهبين: الأول: ذهب إليه أكثر أهل العلم وهو أنه لا يجب على الزوج إجابة طلب الزوجة، وإنما يندب له ذلك، وبذلك قال الطبري^(١)، "غير أني اختار للرجل استحباباً لا تحميماً، إذا تبين من امرأته أن افتدائها بغير فدية ولا جعل".

وقال البهوتي إذا كرهت المرأة زوجها لخلقه أو خلقه أو لنقص في دينه وخافت إثماً ترك حقه، فيباح لها أن تخلعه ويسن له إجابتها^(٢). وقال ابن حجر العسقلاني في قول (رحمته الله) إقبل الحديقة هو أمر إرشاد وإصلاح لا أمر بإيجاب^(٣).

الثاني: وجوب إجابة الزوج لطلب الزوجة إذا أرادت الخلع، وأفنى بذلك الشوكاني^(٤)، وابن تيمية^(٥).

والرأي الراجح هو وجوب استجابة الزوج لطلب الزوجة إذا أصرت على الخلع وتعذر التوفيق بينهما، لأنه ليس من الشهامة أن يقبل الزوج أن يعيش مع زوجة تكرهه ولا تقبله، ولأن الرجل لو كره زوجته لطلقها فلماذا لا يقبل هو بالخلع مقابل الإفتداء لنفسها منه، وهذا من عظمة التشريع الإسلامي الخفيف.

(١) تفسير الطبري ١٣٨/٣.

(٢) الإعلام للبهوتي ٢٤٩/٨.

(٣) فتح الباري ٣١٩/١١.

(٤) البدر الطالع ٢١٤/٢.

(٥) طبقات الحنابلة ٣٨٧/٢.

حرمة الخلع من غير ضرورة:

فهي الشرع الحكيم طلب الزوجة الخلع من زوجها بغير ضرورة لأنه يهدم عري الأسرة ويشرد الأبناء، ويفتح باب الفساد والانحلال في المجتمع، ولهذا لا يكون الخلع جائزاً إلا لضرورة تقتضيه وقد أباحه الله عز وجل للمرأة إن خافت ألا تقيم حدود الله فتقصر في حق زوجها أو تسيء عشرته أما إذا كان من غير داع ولا علة فلا يجوز عند أكثر أهل العلم وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة: ﴿وَلَا تَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ تَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(١).

وأن امرأة ثابت بن قيس ما طلبت الاختلاع من زوجها إلا لخوفها من أن يحملها بغضها له على مخالفة أمره وخيانتة في ماله والتقصير في حق من حقوقه بوجه عام واعتبرت ذلك كفراً في الإسلام أي كفر نعمة لا كفراً بالله. ودليل عدم جواز طلب المرأة مفارقة زوجها من غير ضرورة ما رواه أبو داود في سننه عن ثوبان رضي الله عنه، أن النبي (ﷺ) قال: "أما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة"^(٢).

وما رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله (ﷺ) قال: "المختلعات هن المنافقات" والمقصود بالمختلعات اللاتي يختلعن من غير ضرورة، والمتنزعات اللاتي ينتزعن أنفسهن بماهن من عصمة أزواجهن من غير رضا منهم.

وقد ذكر ابن قدامة في كتاب المغني (٥٤/٧) أن هذا يدل على تحريم المخالعة لغير

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٢٢٦)، الترمذي (١١٨٧)، ابن ماجه (٢٠٥٥) حديث حسن، حديث صحيح.

حاجة لأنه إضرار بها وبزوجها، وإزالة لمصالح النكاح من غير حاجة، فحرم لقوله عليه الصلاة والسلام "لا ضرر ولا ضرار"^(١).

حكم عضل الزوج لزوجته:

اتفق الفقهاء^(٢)، على أنه لا يجوز عضل الزوج لزوجته وإساءة عشرتها ليحملها على افتداء نفسها منه، ولكن إذا فعل ذلك إختلف الفقهاء في حكم خلعه وأخذ العوض منه على قولين:

الأول: ما ذهب إليه الحنفية بأنه لا يجوز للزوج أن يعضل زوجته، ولا يبطل بعضه الخلع إذا طلبت، ولكن لا يطيب له أخذ العوض لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَبَدَّالَ زَوْجَ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتَنًا وَإِنَّمَا مِينًا﴾^(٣)

فإن النهي فيها لا يدل على فساد الخلع لأنه نهي عنه لوصف مجاور له، وهو خلعه بأخذ مالها مع مفارقتها لا برغبة منها، ولكن يفيد كراهة أخذ الزوج شيئاً منها، وإذا فعله جاز قضاء^(٤).

الثاني: ذهب إليه المالكية^(٥) والشافعية^(٦) والحنابلة^(٧) وهو أن الخلع باطل في هذه الحالة، والعوض مردود عليها إن أخذ منها ويقع به طلاق رجعي. لأنه طلاق ليس في مقابله مال. واستدلوا على ذلك بما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ﴾^(٨) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا

(١) المغني لابن قدامة، كتاب النكاح، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى.

(٢) فتح القدير ٢٠٣/٣ - شرح الخرشي ١٤/٤ - نهاية المحتاج ٣٨٦/٦ - المغني ٥٥٠/٧.

(٣) سورة النساء: الآية ٢٠.

(٤) البحر الرائق ٨٣/٤.

(٥) شرح الخرشي ١٤/٤.

(٦) نهاية المحتاج ٣٨٦/٦.

(٧) الروض المربع ٤٦٣/٦.

(٨) سورة النساء: الآية ١٩.

لَتَعْتَدُوا»^(١) ولأنه عوض أكرهت على بذله بغير حق فلا يستحقه.

أثر العضل على صحة الخلع:

جاءت آراء الفقهاء في ذلك على قولين:

الأول: إذا كان العضل بقصد الإفتداء فحسب فقد اختلف الفقهاء في وقوع الفرقة

بين الزوجين حيث يري:

المالكية: يرد العوض والخلع صحيح بناء على قولهم بجواز الخلع بدون عوض^(٢).

الشافعية: يقع الطلاق رجعيا إذا كان بعد الدخول، لأن الرجعة في الخلع سقطت

لأجل تملكه المال، فإذا لم يملك المال كان له الرجعة^(٣).

الحنابلة: إن عضلها لتفتدي نفسها منه ففعلت، فالخلع باطل والعوض مردود

والزوجة بحالها^(٤).

أما إذا كان العضل بسبب الفاحشة اختلف الفقهاء في ذلك إلى ثلاثة أقوال:

الأول: يصح الخلع ويحل له تملك المال وقال بذلك الحنفية^(٥). والحنابلة^(٦). وقول

الشافعية^(٧).

الثاني: لا يصح الخلع ولا يحل ما أخذ منها، فهو كما لو أكرهت عليه من غير زنا،

وإليه ذهب الشافعية^(٨).

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣١.

(٢) الخرشي ١٤/٤.

(٣) المجموع بشرح المطيعي ٣٣٠/١٥.

(٤) الانصاف ٣٨٥/٨.

(٥) البحر الرائق ٨٣/٤.

(٦) شرح منتهى الارادات ١٠٧/٣.

(٧) روضة الطالبين ٣٧٥/٧.

(٨) المهذب مع شرح المطيعي ٣٣٠/١٥.

الثالث: يصح الخلع ولا يجوز له تملك المال وهو قول المالكية^(١).
الاختلاف في الخلع:

اتفق الأئمة الأربعة^(٢). على أنه إذا اختلف الزوجان في الخلع فإدعاه الزوج وأنكرته الزوجه فإن المرأة تبين لأنه أقر بالخلع. ولم يستحق عليها عوضاً لأنها منكراً وعليها اليمين.

أما إذا ادعت المرأة الخلع وأنكره الزوج فالقول قول الزوج لا يثبت الخلع بإقرارها ولا يستحق عليها عوضاً لأنه لا يدعيه.

وفي هذا الإطار جاء في حاشية ابن عابدين قوله: "يقع الطلاق بإقراره: أي الطلاق البائن، وإن لم يثبت المال لأنه يبقى لفظ الخلع المقربة هو كناية، فيقع به البائن، بناء على أن القول للمنكر والبينة للمدعي، ولو أدعت الخلع لا يقع بدعواها شيء، لأنها لا تملك الإيقاع"^(٣).

وجاء في الكافي - المالكية^(٤): إذا ادعى الزوج الخلع وادعت هي الطلاق بانت فلا شيء عليها وجاء في الكافي للشافعية^(٥): إن اختلف الزوجان: فقال الزوج طلقك على مال، وأنكرت المرأة بانت بإقراره ولم يلزمها المال لأن الأصل عدمه.

وجاء في الكافي الحنابلة^(٦): إذا ادعى الزوج خلعها فأنكرت بانت بإقراره، والقول قولها في نفس العوض عن يمينها لأنها منكراً، وإن ادعته المرأة فأنكر القول، فالقول قوله ولا شيء عليه لأنه لا يدعيه.

(١) الخرشى ١٤/٤.

(٢) البحر الرائق ٩٣/٤ - الخرشى ٢١/٤ - المغني ٩٣/٧.

(٣) حاشية ابن عابدين ٤٥٠/٣.

(٤) حاشية الدسوقي ٣٢٠/٢.

(٥) المهذب للشيرازي ٣٧٦.

(٦) الكافي ٧٨١/٢.

المبحث الثاني أركان الخلع

اتفق الفقهاء على أن أركان الخلع خمسة هي: الزوج (الموجب)، المقابل (الزوجة)، العوض، البضع (المعوض)، الصيغة، وفيما يلي إيضاح لكل ركن من هذه الأركان.

١- الزوج (الموجب):

يوجد قاعدة اتفق عليها الفقهاء وهي: "كل من صح طلاقه صح خلعُه"^(١). وجاءت آراء الفقهاء في هذا الصدد على النحو التالي:

قال ابن عابدين^(٢) من الحنفية: يشترط أهلية الزوج.

وقال الدردير^(٣) من المالكية: "يشترط في موجب الخلع أن يكون الزوج مكلفاً لا صبيّاً ولا مجنوناً.

وقال النووي^(٤) من الشافعية: من شروط الخلع زوج يصح طلاقه.

وجاء عن المرادوي^(٥) من الحنابلة: يجوز الخلع من كل زوج يصح طلاقه وعلى هذا يكون خلع الصبي وطلاقه باطلاً؛ لأنه ليس له قصد معتبر شرعاً خصوصاً لما يضره.

ولا يصح للأب أن يخالع عن ابنه الصغير، ويصح خلع العبد بغير إذن سيده، وبدون مهر المثل. كما يشترط في الزوج المخالع شروط الطلاق ومنها: أن يكون مسلماً فلا يصح خلع الكافر، وأن يكون مكلفاً فلا يصح خلع الصبي والمجنون، أما

(١) المغني لابن قدامة ٨٦/٧.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٤١/٣.

(٣) الشرح الكبير ٤١٣/٢.

(٤) مغني المحتاج ٢٦٣/٣.

(٥) الانصاف ٣٨٦/٨.

السفيه البالغ فإنه يصح أن يتولى الخلع بنفسه^(١)، وسوف يتم تناول ذلك بالتفصيل في الجزء التالي:

خلع الصبي والمجنون:

اتفق جمهور فقهاء المذاهب الأربعة على أنه لا خلع لزوج صغير أو مجنون لأنهما من غير أهل القصد، قال السرخسي: "خلع الصبي وطلاقه باطل، لأنه ليس له قصد معتبر شرعاً خصوصاً لما يضره"^(٢).

وقال الدردير: أن من موجب الخلع زوج مكلف لا صبي ولا مجنون^(٣).

وقال النووي: لا يصح خلع الصبي والمجنون كما لا يصح طلاقهما^(٤).

وقال ابن قدامة: "من لا يصح طلاقه كالطفل والمجنون لا يصح خلعه لأنه ليس من أهل التصرف فلا حكم لكلامه"^(٥).

خلع السفية:

قال الأئمة الأربعة يجوز خلع السفية لأنه كل من صح طلاقه صح خلعه، فإذا ملك الطلاق وهو مجرد إسقاط دون أن يحصل على شيء، فالأولى أن يملكه بالحصول على العوض، وقال الخرشي: "لو كان الزوج سفيهاً، فالخلع جائز وطلاقه نافذ، لأنه إذا كان له أن يطلق بغير عوض فبه أولى"^(٦). وقال الدسوقي: "لا يبرأ المختلع بتسليم المال للسفيه بل لوليه"^(٧). وفي نهاية المحتاج جاء: "لو خالع محجور عليه لسفه - صح الخلع ووجب على

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين، كتاب الخلع، ص ٣٨٤.

(٢) المبسوط ١٧٨/٦.

(٣) الشرح الكبير ٤١٣/٢.

(٤) مغني المحتاج ٢٦٣/٣.

(٥) المغني ٨٧/٧.

(٦) شرح الخرشي ٨١٧/٤.

(٧) حاشية الدسوقي ٤١٣/٢.

المختلعة دفع العوض إلى وليه كسائر أمواله^(١)، وفي المغني: "وولي المحجور عليه هو السذي يقبض حقوقه وأمواله وهذا بدل الخلع من حقوقه"^(٢).

خلع المريض مرض الموت:

اتفق الأئمة الأربعة على جواز الخلع من المريض مرض الموت قياساً على جواز طلاقه، لأن من جاز طلاقه جاز خلعه، ومع قول المالكية بصحة الخلع قضاء ذهبوا إلى عدم جوازه ديانة، لأنه يؤدي إلى إخراج وارث من الميراث في مرض موته ولكنه إذا أقدم عليه في هذه الحالة صح قضاء.

وخالف الإمام مالك الأئمة الثلاثة في مسألة ما إذا خالع الزوج ثم توفي قبل أن يبرأ من مرضه، فإنها ترثه عند مالك خلافاً للأئمة الثلاثة، وسواء في ذلك وفاته أثناء عدتها أم بعد إنتهاؤها. وسواء تزوجت بغيره أم لم تتزوج، وذلك لإقدام الزوج على ما يتسبب عنه إخراج وإرث من تركه كان له فيها حق، والمدخول بها وغير المدخول بها سواء في هذا الحكم عنده^(٣).

ومن الحنفية قال ابن نجيم: "لو إختلعت صحيحة والزوج مريض، فالخلع جائز بالمسمى قل أو كثر"^(٤).

ومن الشافعية قال المزني: "يجوز الخلع في المرض كما يجوز البيع، فإن كان الزوج هو المريض فخالعها بأقل من مهرها ثم مات، فجائز لأن له أن يطلقها من غير شيء^(٥). ومن الحنابلة قال الخرقي: "ولو خالعها في مرض موته، وأوصى لها بأكثر مما كانت ترث

(١) نهاية المحتاج ٦/٣٨٨.

(٢) المغني ٧/٨٧.

(٣) الشرح الكبير للدردير ٢/٣١٥ - حاشية العدوي ٤/١٨.

(٤) البحر الرائق ٤/٨٢.

(٥) مختصر المزني على هامش الأم ٥/١٩٠.

فاللورثة أن يعطوها أكثر من ميراثها^(١).

حكم خلع الأب أو الولي عنهما:

اختلف الفقهاء في حكم خلع الأب أو الولي عنهما إلى مذهبين:

القول الأول: لا يصح خلع الأب ولا غيره عن ابنه الصغير أو المجنون وأفقي بذلك

الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥)، واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

- ما جاء عن ابن عباس أن الرسول (ﷺ) قال: إنما الطلاق لمن أخذ بالساق^(٦)،

أي أن الطلاق للزوج وحده فلا يجوز لأحد أن يتولاه عنه، والخلع طلاق،

والحديث عام يشمل الصغير والكبير والعبد والسفيه.

- الخلع إسقاط لحق الزوج فلم يملكه إلا المطلق نفسه كالإبراء من الدين، وإسقاط

القصاص، ولأن طريقة الشهوة فلم يدخل في الولاية^(٧).

القول الثاني: يصح للأب أن يخالع أو يطلق عن ابنه الصغير وهو قول مالك، ورواية عند

الحنابلة^(٨)، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

- أن ابن عمر خالع على ابن له معتوه، وقاسوا عليه الصغير لجامع ضعف العقل في

كل منهما^(٩).

- يجوز للأب أن يزوجه ابنه الصغير، فكذلك يجوز له أن يخالع عنه أو يطلق.

(١) المغني ٨٩/٧.

(٢) المبسوط ١٧٨/٦.

(٣) المذهب ٧٢/٢.

(٤) كشاف القناع ٢١٤/٥.

(٥) المحلى ٢٤٤/١٠.

(٦) رواه ابن ماجه ٢٠٨١ في الطلاق وقد قوى هذا الحديث ابن القيم في كتابه زاد المعاد ١٢٧/٤.

(٧) المغني لابن قدامه ٨٧/٧.

(٨) المغني ٨٧/٧.

(٩) المغني ٨٧/٧.

- والقول الأرجح هو ما ذهب إليه الجمهور وهو عدم صحة خلع الأب زوجة ابنه الصغير أو المجنون^(١).

٢- الزوجة:

والمراد به الشخص الذي يدفع العوض سواء كانت الزوجة أو غيرها، ويشترط فيه أن يكون أهلاً للتصرف المالي، وبالتالي فلا يصح للصغيرة أو المجنونة أو السفهية أن تتخلع زوجها بمال، وبهذا قال الحنفية أنه لا يصح للصغيرة أن تلتزم العوض المالي لأنها ليست أهلاً للترامه.

وإذا اختلعتها الأب على مالها وهي صغيرة ثم كبرت وأجازت صح الخلع ولزمها البذل، أما إذا اختلعتها الأب بماله فإنه يصح الخلع ويلزمه المال وليس للأب أن يختلع ابنته الكبيرة فإذا فعل وقع الخلع موقوفاً على إجازتها فإن أجازته فإنه يصح ويلزمها المال، وإن لم تجزه لا يقع ولا يلزمها المال.

وعلى هذا يشترط لصحة الخلع أن يكون ملتزم العوض بالغاً رشيداً.

- المالكية: قالوا لا يصح للصغيرة ولا للسفهاء ولا للرققة أن يخالعن أزواجهن بعوض مالي ومثلهن الأجنبي المتصف بهذه الصفات إلا إذا أذن الولي أو السيد في الخلع فإن أذن فإنه يصح الخلع ويلزم العوض.

- الشافعية: قالوا يشترط في ملتزم العوض المالي أن يكون مطلق التصرف المالي فلا يكون محجوراً عليه حجر سفه سواء كانت المتلزمة الزوجة أو غيرها^(٢).

الحنابلة: قالوا يشترط في ملتزم العوض أن يكون أهلاً للتصرف فلا يصح الخلع بعوض من الصغيرة والمجنونة والمحجور عليها لسفه ولو بإذن الولي لأن مال الخلع تبرع ولا إذن للولي في التبرعات.

(١) المغني ٨٧/٧.

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين ٣٨٥/٢.

خلع المجنونة والصغيرة والسفينة:

اختلف الفقهاء في حكم خلع المجنونة والصغيرة والسفينة، وجاءت آرائهم على النحو التالي:

- الحنفية: قالوا إذا جاء الخلع بصيغة الإيجاب والقبول من جانب الزوج مع زوجته المجنونة أو الصغيرة التي لا تميز فالخلع باطل ولا يترتب عليه طلاق، لأن الخلع في هذه الحالة عقد أحد طرفيه من ليس أهلاً له (الزوجة) وبالتالي هو عقد باطل. وإذا كانت الزوجة صغيرة ولكنها تملك القدرة على التمييز ومدركة لمعنى النكاح والخلع وما يترتب عليهما من آثار، فإن موافقتها معتبرة شرعاً، وإذا قبلت وقع الطلاق، ولا يلزمها المال لأن التزامها المال كان في مقابلة ما ليس بمال فكان تبرعاً، وهي ليست من أهل التبرع، وبالتالي يقع الطلاق بغير بدل^(١).
- المالكية: خلع الصغيرة والمجنونة إذا باشرت الخلع بنفسها غير جائز، ويفرقون بين حالتين في هذا الأمر^(٢):
- الأولى: إذا لم يعلق صيغة الخلع على استحقاق المال يقع الطلاق، ويرد المال إذا كان قد قبضه.
- الثانية: إذا علق الخلع على استحقاق المال فلا يقع الطلاق ولم يجب المال.
- الشافعية: قالوا أن خلع المجنونة والصغيرة سواء كانت مميزة أو غير مميزة باطل ولا يقع به طلاق، وأجازوا لأي شخص أن يختلع عن أية زوجة بشرط أن يلتزم العوض من ماله^(٣). أما الصغيرة المميزة فقال بعض الشافعية أن خلعهما صحيح ولكن لا يلتزم بمال ويقع الطلاق رجعيًا.

(١) البحر الرائق ٨٠/٤-٨٢.

(٢) الشرح الكبير للدردير ٣٤٨/٢.

(٣) مغني المحتاج ٣/٣٦٤.

- **الحنابلة:** قالوا بعدم جواز خلع الصغيرة غير المميّزة والمجنونة، ولا يجوز خلع الولي عنهما من ماله، وكذلك السفينة أو الصغيرة المميّزة لا يجوز خلعها بنفسها لأنه لا يصح بذل العوض منها لأنها ليست ممن يملك التصرف^(١).

والخلاصة أنه لا يجوز خلع الصغيرة أو السفينة أو المجنونة بنفسها لعدم توفر شرط الأهلية فيها، ولأن الخلع عقد، ومن شروط صحة العقد توفر الأهلية في طرفي العقد.

خلع الحائض:

اتفق الجمهور على أنه لا بأس بالخلع سواء كانت الزوجة في الحيض أم في الطهر الذي أصابها فيه، لأن المنع من الطلاق في الحيض عندهم هو من أجل الضرر الذي يلحقها بطول العدة، وبما أن الخلع يقصد منه إزالة الضرر الذي يلحقها لسوء العشرة والبقاء مع من تكرهه وترغب في فراقه وذلك أعظم من ضرر طول العدة، فلا بأس أن يدفع أعلاهما بأدناهما ورضاؤها بالخلع دليل على رضاها بتطويل المدة ولأن الرسول (ﷺ) لم يسأل زوجة ثابت بن قيس حين خلعها^(٢). وإليك بعض نصوصهم في ذلك:

قال ابن عابدين من الحنابلة: "إن الخلع لا يكره في حالة الحيض بالإجماع"^(٣). وجاء في مغني المحتاج: "ويجوز الخلع في الحيض لأن رسول الله (ﷺ) لم يسأل زوجة ثابت بن قيس حين خالعها زوجها"^(٤).

وجاء في المغني لابن قدامة: "ولا بأس في الحيض والطهر الذي أصابها فيه، لأن الخلع يحصل بسؤالها، فيكون ذلك رضا منها به ودليلاً على رجحان مصلحتها فيه"^(٥).

(١) الإنصاف ٣٨٨/٨.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٤٢٥/٢، فتح القدير ابن الممام ٢١٣/٤، نهاية المحتاج ٤٠٩/٦، الإنصاف ٤٤٩/٨.

(٣) حاشية ابن عابدين ٤٢٨/٣.

(٤) مغني المحتاج ٤٠٩/٣.

(٥) المغني لابن قدامة ٥٢/٧.

ويقول الخرشي في ذلك: "إن علة منع الطلاق في الحيض هي للتعبد، منع الخلع في الحيض وإن رضيت امرأته، لأن الحق لها ولأنها أعطت عليه مالا ويلزم عليه أن يجبر المطلق وإن لم تقم المرأة بذلك^(١). ونستنتج مما سبق: أن الخلع يجوز في أي وقت كان ولا بدعة فيه لأنه يتم برضاء الزوجة.

خلع المعتدة من طلاق رجعي:

اتفق الجمهور من فقهاء المذاهب الأربعة، على أن خلع المعتدة من طلاق بائن بينونة كبرى، هو مجرد طلاق لا يجب به عوض، لأن المقصود من الخلع هو بذل المال من الزوجة لتملك عصمتها، وبما أنها قد ملكت عصمتها بالطلاق البائن السابق عليه وزالت أسباب الزوجية. فلا يصح أن تدفع مالا فيما هو واقع فعلاً، ويجب على الزوج رد ما أخذه منها، إن كان أخذه.

وذهبوا كذلك إلى صحة خلع المعتدة من طلاق رجعي لكونها لازالت في حكم الزوجية في كثير من الأحكام، وبما أن الزوج بإمكانه إرجاعها إليه، فقد صح منها بذلك المال عوضاً لخلعها^(٢).

ومن ناحية أخرى فإن الزوج في الطلاق الرجعي بإمكانه أن يرجع المطلقة إليه. لأجل ذلك فلا مانع كما يبدو أن تبذل هذه المطلقة الرجعية مالا عوضاً عن طلاقها أو خلعها فلا تبقي للزوج صلاحية إرجاعها.

خلع المكرهة:

اتفق العلماء على أنه إذا كانت الزوجة بالغة عاقلة رشيدة مختارة يصح خلعها والتزامها بالعوض، وإذا كانت الزوجة مكرهة على الخلع لم يلزمها مال بسببه قولاً واحداً، لأن

(١) حاشية الدسوقي ٣٢٣/٢.

(٢) شرح الخرشي ١٦٩/٣ - البحر الرائق ٨٠/٤ - نهاية المحتاج ٣٩٠/٦ المغني ٥٩/٧.

الالتزام بالمال مع الإكراه غير صحيح إتفاقاً.

أما وقوع الطلاق فإختلف فيها الفقهاء على قولين:

الأول: لا يقع به طلاق، على أساس إن الخلع يتضمن تعليق الطلاق على استحقاق الزوج ما جعله بدلاً عنه من المال وبما أنه لم يستحق المال فلا يقع الطلاق. لأن الطلاق لا يقع بالإكراه فكذلك الخلع لأن الخلع على الراجح هو طلاق. وبه قال^(١): ابن عباس وعطاء ومجاهد والنخعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم.

الثاني: أن الطلاق في الخلع معلق على مجرد قبولها وقد قبلت فيقع طلاقاً رجعيّاً، لأنه طلاق ليس في مقابله عوض، وقد علق قبولها فقبلت، ويحتمل أن يكون الطلاق بائناً، بناءً على أن الخلع من كنايات الطلاق التي يقع بها بائناً^(٢).

والراجح هو قول الجمهور لأنه لا بد من قبول الزوجة في الخلع، ولا عبرة بقبولها في حالة الإكراه لأنها مسلوقة الإرادة ولأن الخلع عقد معاوضة فلا يصح إلا برضا طرفي العقد ولما كانت المرأة أحد طرفي العقد فقد وجب إعتبار رضائها.

حكم ميراث المختلعة من زوجها أثناء العدة:

جاءت أراء الفقهاء في حكم ميراث المختلعة من زوجها على النحو التالي^(٣):

- الحنفية: قالوا إن اختلعت وهي صحيحة والزوج مريض فالخلع جائز بالمسمى قل أو كثر ولا ميراث منه.
- المالكية: قالوا إذا خالع المريض زوجته لا يجوز ابتداء لما فيه من إخراج وإرث فإن فعل فإنه ينفذ ويقع عليه الطلاق وترثه إذا مات من مرضه هذا، ولا يرثها لأنه

(١) المغني ٥٤/٧، نهاية المحتاج ٣٨٦/٦.

(٢) انظر البحر الرائق ٨٢/٤.

(٣) الشرح الصغير للدردير ٣٣٠/٣ - بلغة السالك للصاوي ٤٤٤/١ - شرح منح الجليل للشيخ عليش ١٥/٤ - المغني لابن قدامة ٢٢٤/٨ - حاشية الشرقاوي ٢٨١/٢.

أسقط كما كان بيده.

— الشافعية والحنابلة: قالوا لا ميراث لها فيه.

أ- مرض الزوجة:

يجوز للزوجة المريضة مرضاً مخوفاً أن تخالغ زوجها في مرضها بإتفاق الفقهاء في الجملة لأنه معاوضة كالبيع وإنما الخلاف بينهم في القدر الذي يأخذه الزوج في مقابل ذلك مخافة أن تكون الزوجة راغبة في محاباته على حساب الورثة.

ذكر الحنفية: أن خلع المريضة يعتد من الثلث لأنه تبرع فله الأقل من إرثه وبسدل الخلع إن خرج من الثلث والا فالأقل من إرثه والثلث إن ماتت في العدة أما لو ماتت بعدها أو قبل الدخول فله البديل إن خرج من الثلث^(١).

الشافعية: ذكروا أن الخلع إن كان بمهر المثل نفذ دون اعتبار الثلث وإن كان بأكثر فالزيادة كالوصية للزوج، وتعتبر الزيادة الثلث ولا تكون كالوصية للوارث لخروجه أي الزوج بالخلع عن الإرث^(٢).

الحنابلة: ذكروا أن للزوج ما خالغته عليه إن كان قدر ميراثه منها فما دون وإن كان بزيادة فله الأقل من المسمى في الخلع أو ميراثه منها لأن ذلك لا تهمة فيه بخلاف الأكثر منها، فإن الخلع إن وقع بأكثر من الميراث تطرقت إليه التهمة من قصد إيصالها إليه شيئاً من مالها بغير عوض على وجه لم تكن قادرة عليه^(٣).

ذهب المالكية: إلى أنه يجوز خلع الزوجة المريضة مرضاً مخوفاً إن كان بدل الخلع بقدر إرثه أو أقل لو ماتت ولا يتوارثان، قال ابن القاسم أما إن زاد فإن كان إرثه منها

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، كتاب الخلع ٣٩٣.

(٢) الدارالمختار ٥٧٠/٢، بدائع الصنائع ١٤٩/٣.

(٣) روضة الطالبين ٣٨٧/٧ - المبدع في شرح المقنع ٣٣٢.

عشرة وخالعته بخمسة عشر وأولى لو خالعته بجميع مالها فيحرم عليه لاعانته لها على الحرام وينفذ الطلاق ولا توارث بينهما وإن كان الزوج صحيحاً ولو ماتت في عدتها^(١).

٣- العوض:

هو ما يأخذه الزوج من زوجته مقابل خلعه لها، وضابطه عند الحنفية والمالكية والشافعية، وعند الخنابلة في المذهب أن يصلح جعله صداقاً فإن ما جاز أن يكون مهراً جاز أن يكون بدل خلع^(٢).

والخلع نظير عوض ركنه الإيجاب والقبول، فإن كان الزوج قد بدأ بالخلع وقال لزوجته خالعتك على ذلك كانت المرأة قابلة، وإذا كانت المرأة مبتدئة كان الزوج قابلاً.

ويشترط في عوض الخلع أن يكون مالا ذا قيمة فلا يصح الخلع باليسير الذي لا قيمة له كحبة من بر، ومنه أن يكون طاهراً يصح الانتفاع به فلا يصح بالخمر أو الخنزير والميتة والدم، حيث أن كل هذا لا قيمة له في نظر الشريعة الإسلامية، ويصح الخلع بالمال سواء كان نقداً أو عرض تجارة أو مهراً أو نفقة أو أجرة رضاع أو حضانة.

المعاطاة في الخلع:

تعرف المعاطاة بأنها مبادلة فعلية تدل على تبادل الإرادتين دون تلفظ بإيجاب ولا قبول. وصورتها أن تعطي الزوجة لزوجها مالا فيأخذه ويفارقها دون لفظ إيجاب ولا قبول - فهل تعتبر هذه الصورة خلعا؟ جاءت آراء الفقهاء في هذه المسألة على النحو التالي^(٣):

(١) المبدع ٢٤٣/٧ - كشف القناع ٢٢٨/٥.

(٢) كشف القناع ٢١٨/٥، روضة الطالبين ٣٩٩/٧، تبين الحقائق ٢٦٩/٢، نهاية المحتاج ٣٩١/٦،

حاشية القليوبي ٣٠٩/٣، المبدع ٢٢٩/٧.

(٣) المغني ٥٦١/٣.

- المالكية^(١): قالوا بجواز المعاطة في الخلع، إذا كان العرف على أن العضل الذي صدر عنها يدل على الخلع، وكان عرفهم إيقاع الخلع بالمعاطة. ويقول الدردير في ذلك: "كفت المعاطة في الخلع عن النطق بالطلاق فيمن عرفهم المعاطة.
 - الشافعية: ذهبوا إلى عدم جواز المعاطة في الخلع بأي حال من الأحوال بل لا بد من لفظي الإيجاب والقبول حتى يصح الخلع، ولا يدل الفعل فقط عندهم على تراضيهما بوضوح^(٢).
 - الحنابلة: قال فريق منهم بجواز المعاطة في الخلع، قال ابن تيمية: "ولعله هو الغالب على نصوص أحمد، على أن الطلاق يقع بالقول والفعل"^(٣).
 - وقال آخرون: لا يصح الخلع إلا بلفظي الإيجاب والقبول، حيث قال صاحب الشرح الكبير: "ولأن الخلع إذا كان طلاقاً، فلا يقع بدون صريحة أو كنيته وإن كان فسخاً، فهو أحد طرفي عقد النكاح، فيعتبر فيه اللفظ كابتداء العقد"^(٤).
 - الحنفية: لا تجوز المعاطة في الخلع^(٥).
- مقدار العوض:

اختلف الفقهاء في مقدار العوض الذي يخالع به الزوج زوجته إلى رأيين:
 الأول: جواز كون العوض قليلاً أو كثيراً وسواء تجاوز المهر الذي أعطاها أو ساواه أو كان أقل منه، وبه قال الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩)، كما أنه قول

(١) شرح الدردير ٤١٩/٢.

(٢) مغني المحتاج ٢٦٩/٣.

(٣) القواعد النورانية ١٠٦.

(٤) الشرح الكبير ١٨٦/٨.

(٥) المغني ٥٦١/٣.

(٦) فتح القدير ٢١٧/٤.

(٧) بداية المجتهد ٥١/٢.

(٨) نهاية المحتاج ٣٩١/٦.

(٩) الوضو المربع ٤٧١/٦.

- عمر وعثمان وبه أخذ مجاهد وعكرمه^(١).
- قال مالك: إذا لم يضر الرجل بالمرأة ولم يسيء إليها، ولم تؤت قبله، وأحببت فراقه، فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما اقتدت به، كما فعل النبي (ﷺ)^(٢).
- وقال الشافعي: لا فرق في الفدية كانت أكثر مما أعطائها أو أقل.
- وقال ابن قدامة: "لا يستحب له أن يأخذ أكثر مما أعطائها.
- وقال ابن حزم: "ولها أن تفتدي بجميع ما تملك"^(٣).
- وقد استدلل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية:
- من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٤). فهذا قول عام في كل ما تعطيه الزوجة فداء لزوجها قليلاً كان أو كثيراً زائداً عن المهر أو أقل منه.
- الدليل الثاني: روي أن امرأة نشزت في عهد عمر بن الخطاب على زوجها، فرفعها إليه، فذكر له القصة، فقال عمر لزوجها: اخلعها ولو من قرطها^(٥).
- الدليل الثالث: عن نافع مولى ابن عمر عن مولاة لصفية بنت أبي عبيد أنها اختلعت من زوجها بكل شيء، فلم ينكر ذلك ابن عمر^(٦).
- القول الثاني: لا يجوز للزوج أن يأخذ أكثر مما أعطائها، فإن خالعه على ذلك وقع الخلع بقدر المهر الذي قد أعطائها، وبطل الزائد^(٧)، وقال بذلك عطاء والأوزاعي والزهري

(١) المغني ٥٣/٧.

(٢) المدونة ٢٢/٤.

(٣) الأم ١٩٧/٥.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٥) تفسير الطبري ٤٧٠/٢.

(٦) جامع الأصول ٥٠٣/٤.

(٧) المغني ٥٣/٧.

والحسن البصري وطاووس وأبو بكر من الحنابلة. قال أبو بكر في الإنصاف: "لا يجوز ويرد الزيادة"^(١).

وقال طاووس وعطاء: "لا يحل للزوج أن يأخذ أكثر مما أعطاهما وعليه رد الزيادة"^(٢).

وقال الأوزاعي: "كانت القضاة لا تجيز أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما"^(٣).

وقال الشوكاني: "يجوز الخلع بالقليل والكثير ما لم يجاوز ما صار إليها منه"^(٤).

- وقد استدل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية:

- الدليل الأول: قضاء رسول الله (ﷺ) "أتردين عليه حديقته التي أعطاك" قالت

نعم: فأخذها له، وخلى سبيلها، ووجه الاستدلال من ذلك لو كان الزائد على

الصداق جائز لما حدد له رسول الله (ﷺ) الذي أعطاهما صداقاً وأمرها برده له"^(٥).

- وما رواه ابن ماجه في واقعة خلع جميلة بنت سلول من ثابت بن قيس عندما

قضى رسول الله بأن ترد عليه حديقته ولا يزداد، ويستدل من هذا الحديث أن

النبي (ﷺ) نهى عن أخذ الزيادة ولو كان جائزاً لما أمره بالإقتصار على ما

أعطاهما"^(٦).

حكم الخلع بالمجهول وأنواعه:

اختلف الفقهاء في صحة الخلع على عوض مجهول على قولين:

الأول: يصح الخلع بالعوض المجهول، سواء كان المجهول موجوداً حال الخلع أم غير

موجود. فإذا خالع زوجته على ما في يدها، وهو لا يدري ما فيها، أو على ما في بطن

(١) الإنصاف ٨/٣٩٨.

(٢) المحلى ١٠/٢٤٠.

(٣) المغني ٧/٥٣.

(٤) الدرار المضية ٢/٧٤.

(٥) نيل الأوطار ٦/٢٧٧.

(٦) أحكام القرآن الكريم للحصص ١/٤٨٤.

هذه الناقعة، كانت حاملاً أم لم تكن صح الخلع وبهذا قال الجمهور ومنهم الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

واستدل الجمهور الذين قالوا بجواز الخلع بالعوض المجهول بأن الخلع طلاق، وفي الطلاق معنى الاسقاط، لأنه لا يؤدي إلى سقوط حق الزوج في المتعة، والاسقاطات تدخلها المسامحة، ولذا جازت من غير عوض، وإذا جازت من غير عوض جازت مع جهالته، إذ إنها ليست أدنى حالة من عدمه، فصح الخلع مع جهالة البذل^(٥).

الثاني: لا يصح الخلع بالعوض المجهول، وبه قال الظاهرية وأبو بكر من الحنابلة وأبو ثور، قال ابن حزم^(٦)، "ومن خالع على مجهول فهو باطل لأنه لا يدري هو ما يجب له عندها، ولا تدري هي، فهو عقد فاسد.

وقال أبو بكر^(٧): "لا يصح الخلع على عوض مجهول".

وقال أبو ثور^(٨): "الخلع على المجهول باطل".

دليل أصحاب القول الثاني: بأن الخلع يعتبر عقد معاوضة، والمعاوضات تفسدها جهالة العوض ولذلك كان الخلع فاسداً عند جهالة العوض كالبيع^(٩).

الخلع مقابل بعض المنافع والحقوق:

اختلف الفقهاء في مدى صحة الخلع في مقابل بعض المنافع والحقوق مثل الخلع على

(١) شرح فتح القدير ٤/٢٣٦، جواهر الإكليل ١/٣٣٥، مواهب الجليل ٤/٣٠٥، روضة الطالبين ٣/٣٩٩.

(٢) بدائع الصنائع ٣/١٤٨، فتح القدير ٤/٢٢٢.

(٣) المدونة الكبرى ٢/٢٣٢.

(٤) روضة الطالبين ٧/٣٨٩.

(٥) الروض المربع ٦/٤٧١.

(٦) المحلى ١٠/٢٩٧.

(٧) الكافي ٢/٧٧٧.

(٨) تفسير القرطبي ٣/١٤١.

(٩) المحلى ١٠/٢٩٧، الكافي ٢/٧٧٧.

الرضاع أو الحضانة أو كفالة الولد مدة معلومة، أو بقاء الولد إلى البلوغ، أو على اسقاط الحضانة أو في مقابل الإبراء إلى رأيين هما^(١):

الأول: أن الخلع على نفقة الحمل أو رضاع الولد باطل ولا يجوز ذلك لكونه غير معلوم القدر، وقد يزيد السعر وقد ينقص ولأنه لم يجب لها العوض بعد مخالعتها بما لا تملك باطل وظلم وهذا القول للظاهرية.

الثاني: أن الخلع على نفقة الحمل ورضاع الولد جائز وواقع وهذا القول لجمهور الفقهاء حنفية - مالكية - شافعية - حنابلة، غير أن أصحاب هذا القول اختلفوا فيما بينهم.

منهم من قال أن الخلع على نفقة الحمل أو رضاع الولد مدة معلومة جائز أن جعلاً له وقتاً معلوماً قل هذا الوقت أو أكثر لأنه هذا مما تصح المعاوضة عليه في غير الخلع وبالتالي ففي الخلع أولى، وهذا القول للحنفية والشافعية وراوية للحنابلة. ومنهم من أجاز ذلك مطلقاً دون تحديد مدة معينة وهم المالكية والحنابلة حيث قالوا بجواز الخلع على نفقة الحمل أو رضاع الولد مطلقاً دون تحديد مدة معينة إن كان الولد رضيعاً وينصرف ذلك إلى ما بقي من الحولين.

والرأي الراجح هو جواز مخالعة المرأة زوجها على رضاع ولدها وقيامها بمصالحه وعدم مطالبة زوجها بشيء من ذلك سواء ذكر مدة معينة أم لا.

الخلع مقابل بقاء الولد إلى البلوغ:

يرى الحنفية أن ذلك يصح في الأنثى دون الغلام لأن الحق في الابن بعد انتهاء مدة الحضانة لأبيه، ولأن الابن أحوج لأبيه بعد الحضانة^(٢).

المالكية يجيزون بقاء الأب مع الأم إلى البلوغ لأن حضانة الابن عندهم إلى البلوغ

(١) المغني ٦١/٧، فتح القدير لابن الهمام ٢٢١/٤.

(٢) شرح فتح القدير ٢٣٦/٤.

والبنت إلى أن تتزوج ويدخل الزوج بها^(١).

الخلع على إسقاط الحضانة:

الحنفية: يرون أن حق الحضانة هو حق الطفل لا يملك أحد الأبوين التنازل عنه فإذا تخالعا على إسقاط حق الأم في الحضانة فقد صح الخلع وبطل الشرط، فلا يسقط حق الأم في الحضانة؛ لأن هذا الحق للولد فلا تملك الأم التنازل عنه^(٢).

المالكية: يرون جواز إسقاط حق الحضانة بالخلع وانتقالها إلى الأب بشرطين^(٣):

- ألا يخشى على المحضون ضرر من مفارقة أمه لتعلق قلبه بها.
- أن يكون الأب قادر على حضانة الولد بأن يكون في مكان حصين.

٤- البضع (المعوض):

يشترط أن يكون مملوكاً للزوج فإن كانت الزوجة بائناً وقت الخلع لم يقع، لأنه لم يصادف محلاً أو تسترد الزوجة المال الذي دفعته للزوج.

ولهذا قال الحنفية والشافعي قول والحنابلة يشترط في الخلع قيام الزوجية بين المختلفين، وأن يكون البضع مملوكاً للزوج حقيقة أو حكماً.

- حقيقة: بمعنى أن يكون النكاح قائماً سواء قبل الدخول أو بعده.

- حكماً: بمعنى أن تكون معتدة من طلاق رجعي^(٤).

وذهب الشافعي في قول: إلى أنه لا يجوز الاختلاع من الرجعة لعدم الحاجة إلى الافتداء لجريائها إلى البينة، أما المطلقة البائنة فلا يصح اختلاعها بالاتفاق.

قال ابن عابدين وشرطه كالطلاق وهو أهلية الزوج وكون المرأة محلاً للطلاق

(١) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٥٢٦/٢.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٥٧/٣.

(٣) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٣٤٩/٢.

(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين، كتاب الخلع ص ٣٨٩.

منجزاً أو معلقاً على الملك^(١).

قال الدردير: المعوض: بضع الزوجة^(٢).

وقال النووي: المعوض وهو البضع وشرطه أن يكون مملوكاً للزوج^(٣).

قال ابن قدامة: الرجعية زوجة - فليحقها طلاقه وظهاره ولعانه وخلعه ويرثها وترثه لأنها زوجة^(٤).

٥- الصيغة:

وهي الإيجاب والقبول للزوجين أن يفسخا عقد الزواج بتراضيهما بالخلع، ويشترط في الصيغة ما يشترط في سائر العقود وهي^(٥):

أ- أن تكون باللفظ من الشخص القادر على النطق، فلا تصح بالمعاطاة ولا بالإشارة إلا من غير قادر على النطق، وجاء في المغني أنه لا يقع الخلع بمجرد بذل المال وقبوله من غير لفظ.

ب- اتصال القبول والإيجاب ويراد بذلك أن لا يتخلل بين الإيجاب والقبول كلام أجنبي كثير ممن يطلب فيه الجواب، والأى يفصل بينهما زمن طويل يشعر بالإعراض، وأن يقع القبول في مجلس العقد أو مجلس العلم بالإيجاب.

ج- موافقة القبول للإيجاب. بمعنى أن يأتي القبول على وفق الإيجاب فلو اختلف الإيجاب والقبول كقول الزوج طلقتك أو خالعتك بألفين فقبلت بألف فلا يصح.

وفي صيغة الخلع وشروطها جاءت آراء الفقهاء على النحو التالي:

(١) حاشية ابن عابدين ٤٦٣/٣.

(٢) الشرح الصغير للدردير ٣١٨/٣.

(٣) روضة الطالبين للنووي ٦٩٢/٥.

(٤) أنس الطالب ٢٥٠/٣، روضة الطالبين ٣٩٥/٧، مغني المحتاج ٢٦٩/٣.

(٥) أنس الطالب ٢٥٠/٣٠، روضة الطالبين ٣٩٥/٧، مغني المحتاج ٢٦٩/٣.

عند الحنفية^(١):

أ- ما كان بلفظ الخلع أو ما في معناه كالمباينة والمبارأة وهي من ألفاظ الكناية إذا خلت عن المال وكانت بلفظ الخلع لأن الكناية تقع بها الطلاق بائناً.

ب- ما كان بلفظ الطلاق على مال ويقع به الفرقة رجعية إذا خلى عن المال لأنه من الألفاظ الصريحة.

- ألفاظ الخلع عندهم: خالعتك - بايتك - بارأتك - فارقتك - طلقى نفسك - على ألف - وزيد عليها لفظى البيع والشراء كبعت نفسك أو طلاقك، أو طلقتك على كذا.

فإذا وقع الخلع بهذه الألفاظ أو بأحدها فإن الطلاق لا يقع إلا بقبولها في المجلس لأنه معاوضة، والمعاوضة لا تتم إلا بالإيجاب والقبول مثل سائر العقود لأنها تمليك وتملك من الجانبين.

عند المالكية^(٢): ليس للخلع عند فقهاء المالكية ألفاظ معينة، فالخلع يقع عندهم بألفاظ مختلفة كالفدية والصلح والمبارأة فلا فرق عندهم بين لفظ الخلع أو المفادة أو غيرها فكلها ألفاظ تقول إلى معنى واحد وهو بذل المرأة العوض على طلاقها.

غير أنهم فرقوا بين هذه الألفاظ من حيث مقدار العوض الذي تدفعه الزوجة لزوجها، فالخلع يختص ببذل المرأة لزوجها جميع ما أعطائها والفدية بأكثره - والصلح ببعضه، والمبارأة بإسقاط حقها لها عليه.

عند الشافعية^(٣): للشافعية قولان في ألفاظ الخلع:

الأول: أن لفظ الخلع أو المفادة صريحة في الطلاق ولا يحتاج معها إلى نية وذلك لأن الخلع تكرر كثيراً على لسان العلماء وجري به العرف على أنه يراد به الفرقة بين

(١) الجوهرة النيرة ٦٠/٢، الدار المختار ٣٤٣/٣.

(٢) بداية المجتهد ٧٠/٢، حاشية الدسوقي ٣١٢/٢، تفسير القرطبي ١٤٥/٣.

(٣) الوجيز في فقه المذهب الشافعي للغزالي ٤١/٢، روضة الطالبين للنووي ٣٧٦/٧، الأم للشافعي

١٩٧/٥.

الزوجين، والمفاداة وردت في كتاب الله تعالى في قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾^(١).

الثاني: أنهما كنيانان لأنهما لفظان غير لفظ الطلاق الوارد صراحة في القرآن والسنة على لسان رجال الشرع، وأن ألفاظ الطلاق منحصرة وليس من بينها الخلع والمفاداة. أما لفظ الفسخ فعلى القول بأن الخلع طلاق وهو الصحيح في المذهب، لأن لفظ الفسخ كناية وجاء قولهم في المذهب "إن قلنا أنه - الخلع طلاق وهو الأظهر فلفظ الفسخ كناية فيه أي في الخلع، وإن خالعهما بصريح الخلع فإن لم ينو به الطلاق فيه ثلاثة أقوال عندهم:

- ١- أنه لا يقع به فرقة لأنه كناية في الطلاق من غير نية.
 - ٢- أنه فسخ لأنه جعل للفرقة فلا يجوز أن يكون طلاقاً، لأن الطلاق لا يقع إلا بصريح أو كناية مع النية، والخلع هنا ليس بصريح في الطلاق ولا معه نية الطلاق فوجب أن يكون فسخاً.
 - ٣- أنه طلاق لأنها إنما بذلت العوض للفرقة، والفرقة التي يملك الزوج إيقافها هي الطلاق دون الفسخ فوجب أن يكون طلاقاً.
- الحنابلة^(٢): قسم الحنابلة ألفاظ الخلع إلى صريح كناية:
- الصريح - ثلاثة ألفاظ هي: خالعتك - فاديتك - فسخت نكاحك أما لفظ الخلع: فثبت بالعرف، وأما المفاداة فقد ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾^(٣). أما الكناية فهي ما عدا هذه الألفاظ مثل: بارأتك - أبرأتك - ابتكت فهي كناية لا تقع إلا بالنية.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) المغني ٦٧/٧، شرح منتهى الإرادات ١٠٨/٣.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

المبحث الثالث

أحكام الخلع

تمهيد:

يرتبط بوقوع الخلع عدد من الأحكام الفقهية هي على النحو التالي:

١- التوكيل في الخلع:

لا خلاف بين الفقهاء في أن التوكيل في الخلع جائز من كل واحد من الزوجين ومن أحدهما منفرداً، وأن كل من يصح أن يتصرف بالخلع لنفسه جاز توكيله ووكالته ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً، محجوراً عليه أو رشيداً، لأن كل واحد منهم يجوز أن يوجب الخلع فصح أن يكون وكيلاً وموكلاً فيه، وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي^(١).

ولا يجوز عند الشافعية أيضاً توكيل محجور عليه في قبض العوض في الخلع فإن وكله وقبض، ففي التتمة أن المختلع يبرأ والموكل مضيع لماله وأقره الشيخان.

وذكر الحنفية (سوى محمد بن الحسن) أن الواحد لا يصلح أن يكون وكيلاً في الخلع من الجانبين، وذكر الشافعية أن الوكيل في الخلع من الجانبين يتولى طرفاً منه مع أحد الزوجين أو وكيله، ولا يتولى الطرفين كما في البيع.

ويرى الحنابلة في المذهب ومحمد والشافعية في قوله: أنه يتولى الطرفان قياساً على النكاح، ولأن الخلع يكفي فيه اللفظ من أحد الجانبين كما لو قال: أن اعطيني ألفاً فأنت طالق فأعطته ذلك، يقع الطلاق خلعاً^(٢).

ويكون توكيل المرأة في ثلاثة أشياء: استدعاء الخلع، أو الطلاق، وتقدير العوض وتسليمه، وتوكيل الرجل في ثلاثة أشياء أيضاً هي: شرط العوض، وقبضه وإيقاع

(١) المغني لابن قدامة، كتاب الخلع،

(٢) البحر الرائق ١٠٢/٤ الطبعة الأولى، كشاف القناع ٢٣٠/٥.

الطلاق أو الخلع، والتوكيل جائز مع تقدير العوض ومن غير تقدير، لأنه عقد معاوضة، فصح ذلك كالبيع والنكاح إلا أن التقدير مستحب لأنه اسلم من الضرر، وأسهل على الوكيل لإستغنائه عن الاجتهاد^(١).

الخلع طلاق أم فسخ للعقد:

اختلف الفقهاء في الخلع هل هو طلاق أم فسخ للعقد إلى ثلاثة أقوال هي:

القول الأول:

الخلع طلاق بائن وليس للزوج عليها رجعة إلا برضاها وعقد جديد، لقوله تعالى:

﴿فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾^(٢). فالفداء لدفع الضرر عن الزوجة وبالتالي لو جازت الرجعة

لعاد عليها الضرر مرة أخرى، وهذا رواية عن الإمام أحمد، وهو مذهب الجهمور ومنهم الحنفية والشافعية في المعتمد والمالكية^(٣)، واستدلوا بحديث ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله، ثابت ابن قيس ما أعيب عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: "أتردين عليه حديثه؟" قالت نعم، قال رسول الله ﷺ: "أقبل الحديقة وطلقها تطليقة"^(٤).

فالطلاق الذي أمر به النبي ﷺ هو عوض المال، إذ لا يملك الزوج من الفراق غير الطلاق، فالعوض مدفوع له عما يملكه، ولو كان لا يقع به طلاق ما أمره الرسول ﷺ به، قال ابن رشد وجمهور من رأي أنه طلاق يجعله بائناً، لأنه لو كان للزوج في العدة نه رجعة عليها لم يكن لافتدائها معنى^(٥).

(١) جواهر الإكليل ٣٣٤/١، الشرح الصغير ٣٠٣/٢، وروضة الطالبين ٣٩١/٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٣) فتح الباري ٣٩٦/٩، الانصاف ٢٩٢/٨.

(٤) أخرجه البخاري ٥٢٧٣.

(٥) بداية المجتهد ١٣٥/٣.

القول الثاني:

أن الخلع فسخ لا ينقص به عدد الطلاق، بشرط ألا يوقعه بصريح الطلاق فإن أوقعه بصريحه كان طلاقاً، وهذا هو الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وهو من مفردات المذهب، لأنه إذا تلفظ بالطلاق يكون طلاقاً لو كان بغير عوض^(١).

القول الثالث:

أن الخلع فسخ لا طلاق، ولو أوقعه بلفظ الطلاق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية "هذا هو المنقول عن ابن عباس وأصحابه، وهو المنقول عن أحمد وقدماء أصحابه قال في الفروع ومراده ما قال عبدالله: رأيت أبي كان يذهب إلى قول ابن عباس. وابن عباس صح عنه أنه قال: كل شيء أجازه المال فليس بطلاق يعنى الخلع^(٢)، وعلى هذا فهو فسخ بأي لفظ كان، ما دام أنه بعوض، واختار ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم^(٣)، واستدلوا بقوله تعالى:

﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾^(٤)، ثم قال ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾^ق

....﴾^(٥)، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ...﴾^(٦)، فذكر تطليقتين، والخلع، وتطبيقاً بعدهما، فلو كان الخلع طلاقاً لكان المذكور أربعاً، وهذا ما فهم ابن عباس رضي الله عنهما من الآيات، كما استدلوا بما ورد في بعض الروايات أن امرأة ثابت ابن قيس اختلعت منه، فجعل النبي (ﷺ) عدتها حيضة^(٧)، ووجه الدلالة: أن الاعتداد

(١) الإنصاف ٣٩٣/٨.

(٢) الفروع ٣٤٦/٥ - أخرجه عبدالرازق ٤٨٦/٦، وسعيد بن منصور ١٤٤٩ وهو صحيح.

(٣) الفتاوى ٢٨٩/٣٢.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

(٧) هذه رواية أبي داود ٢٢٢٩، والترمذي ١١٨٥ وقال هذا حديث حسن غريب.

بحيضة دليل على أنه فسخ، وهذا غير معتبر في الطلاق، إذ لو كان طلاقاً لم يكتف بحيضة للعدة، كما استدلو أيضاً برواية "خذها وفارقها"، وفي رواية للبخاري "فردت عليه وأمره بفراقها"^(١).

وعلى هذا يكون القول الأظهر هو أن الخلع فسخ وليس بطلاق ولو أوقعه بلفظ الطلاق لقوة أدلة القائلين بذلك.

هل الخلع طلاق بائن أو رجعي:

اختلف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً بائناً أو رجعيّاً إلى قولين:

الأول: الخلع طلاق بائن وبه قال الأئمة الأربعة واستدل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية^(٢):

قوله تعالى: ﴿فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ...﴾^(٣)، يكون الفداء إذا خرجت به عن عصمته وسلطانه.

- والمقصود بالخلع إزالة الضرر عن المرأة فلو جاز للرجل مراجعتها لعاد إليها الضرر.

- الخلع طلاق بائن لأن الزوج ملك البدل عليها فتصير هي بمقابلته تملك نفسها، ولأن غرضها من دفع البدل هو التخلص من الزوج، ولا يحصل ذلك إلا بوقوع البينونة.

الثاني: قالوا بجواز الرجعة للرجل حال رد العوض للمرأة يبقى الطلاق على أصله وهو الرجعي^(٤).

(١) فتح الباري ٣٩٥/٩.

(٢) فتح القدير ٢١٤/٤ - نهاية المحتاج ٤٠٥/٦ - المغني ٥٧/٧ - شرح الخرشي ١٢/٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٤) المحلى ٢٣٥/١٠.

والقول الراجح هو قول الأئمة الأربعة بأن الخلع طلاق بائن لا رجعة فيه للزوج، لأن المرأة التي تدفع العوض لزوجها لتتخذ نفسها من جحيم الحياة الزوجية ليس ممن المقبول أن تقبل العودة للعيش معه مرة أخرى بعد أن تحررت منه.

ولا يثبت في الخلع رجعة سواء قلنا هو فسخ أو طلاق في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطاء وطاووس والنخعي والثوري والأوزاعي ومالك والشافعي وإسحاق وحكى عن الزهري وسعيد بن المسيب، وقال أبو ثور أن الخلع بلفظ الطلاق فله الرجعة، لأن الرجعة من حقوق الطلاق فلا تسقط بالعوض كالولاء من العتق وإن شرط في الخلع أن له الرجعة فقال ابن حامد يبطل الشرط وهو قول أبي حنيفة وأحدى الروايتين عن مالك لأن الخلع لا يفسد يكون عوضه فاسداً، فلا يفسد بالشرط الفاسد كالنكاح - لأنه لفظ يقتضى البينونة فإذا شرط الرجعة معه بطل الشرط^(١).

الفرق بين الخلع والطلاق:

جاءت آراء الفقهاء في الفرق بين الخلع والطلاق على النحو التالي:

- الشافعية: قالوا بأن الفرق بين الزوجين إذا كانت في مقابلة مال من الزوجة فإنها تسمى خلعاً، سواء أكانت بلفظ الخلع أو في معناه أم كانت بلفظ الطلاق، فلا فرق عندهم بين الخلع والطلاق على مال فهما اسمان لشيء واحد وهي الفرق في مقابلة مال تعطيه الزوجة لزوجها فالخلع عندهم لا بد فيه من العوض، فإذا لم يكن هناك عوض لا يسمى خلعاً بل طلاقاً^(٢)، إلا أن الطلاق الذي يقع به رجعيًا خلافاً للحنفية.

- المالكية: لا يشترطون في الخلع أن يكون هناك عوض بل قالوا إن الفرق بين الزوجين إذا كانت بلفظ الخلع أو في معناه كال مبارأة والمفاداة والصلح فإنها

(١) المغني لابن قدامة ٦٣/٧.

(٢) المهذب ٥٦/٢ - معنى المحتاج ٢٤٣/٣.

تسمي خلعاً ولو كانت بدون عوض، ويقع به عندهم في الحالتين طلاق بائن^(١).

- الحنفية: إذا كانت الفرقة بدون عوض فإنها لا تكون خلعاً عندهم ولو كانت بلفظ الخلع أو ما في معناه بل تكون طلاقاً بلفظ من ألفاظ الكنايات، فيقع به عندهم طلاق بائن إذا نوى به الطلاق، أو دلت عليه قرائن الأحوال، وإن لم ينو الطلاق لا يقع شيء^(٢).

ويمكن تلخيص أوجه الاتفاق بين الخلع والطلاق فيما يلي:

- ١- أن كلا منهما فرقة تحرم بها الحياة الزوجية.
- ٢- أن كل من صح طلاقه صح خلعه لأن من جاز طلاقه مجازاً بدون عوض فبعوض أولى^(٣).
- ٣- من لا يصح طلاقه فلا يصح خلعه كالصبي والمجنون لأنه ليس من أهل التصرف فلا حكم لطلاقه^(٤).
- ٤- أن كلا منهما يصح التوكيل فيه ويقع به الطلاق^(٥).
- ٥- أن كلا منهما لا يتوقفان على حكم الحاكم ولا يحتاجان إلى إذن السلطان.
- ٦- الخلع كالطلاق في وجوب العدة على الزوجة لمعرفة براءة رحمها.
- ٧- ثبوت النفقة للمطلقة والمختلعة إذا كانت حاملاً^(٦).

(١) نهاية المحتاج ٣٩٧/٦.

(٢) بداية المجتهد ٤١/٢، شرح الخرشي ١٢/٤.

(٣) المبسوط ١٧٨/٦ - الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣٥٢/٢ - روضة الطالبين ٣٨٣/٧ - كشف القناع ٢١٣/٥.

(٤) المغني لابن قدامة ٢٢٠/٨.

(٥) المبسوط ١٧٩/٦ - جواهر الإكليل ٣٤٤/١ - مغني المحتاج ٢٦٧/٣.

(٦) شرح فتح القدير ٤٠٤/٤ - الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٥١٥/٢ - مغني المحتاج ٤٤٠/٣.

أما أوجه الاختلاف بين الخلع والطلاق فتحددت فيما يلي:

- ١- الخلع يكون في مقابل عوض تدفعه الزوجة لزوجها لدفع الضرر عن نفسها وتخليصها من حبال الزوج^(١). أما الطلاق فلا عوض فيه لأنه بيد الزوج.
- ٢- الطلاق يحرم في حال الحيض أو في الطهر الذي جامعها فيه وذلك لما يلحق المرأة من ضرر بتطويل العدة عليها^(٢). أما الخلع فلا يحرم في الحيض أو في الطهر الذي جامعها فيه لأنه لإزالة الضرر عن المرأة بسوء العشرة والمقام مع من تكرهه وذلك أعظم من ضرر تطويل العدة فجاز دفع أعلى الضررين بأدناهما.
- ٣- الخلع لا رجعة فيه عند أكثر أهل العلم؛ لأنه شرع لرفع الضرر الواقع على المرأة ولو جازا ارتجاعها لعاد الضرر إليها، بخلاف الطلاق الرجعي فإنه لا يزيل الحل وليس في الرجعة ضرر عليها^(٣).
- ٤- أن المعتدة من الخلع لا يلحقها طلاق ما دامت في العدة على الراجح من أقوال الفقهاء قياساً على المطلقة قبل الدخول أو المنقضية عدتها بأن كلا منهما لا تحل لمن فارقتها إلا بعقد جديد، والمطلقة قبل الدخول لا يلحقها طلاق فكذا المختلعة^(٤).
- ٥- يجوز للمختلعة بعد الدخول أن تعتد بحیضة واحدة عند بعض الفقهاء بخلاف المطلقة بعد الدخول لأن العدة في المطلقة إنما جعلت ثلاث حيضات ليطول زمن الرجعة وفي هذا إعطاء الفرصة للزوج حتى يتمكن من الرجعة في مدة العدة إن رغب في ذلك^(٥).

(١) مغني المحتاج ٢٦٢/٣.

(٢) مغني المحتاج ٣٠٧/٣.

(٣) شرح فتح القدير ٢١٥/٤ - بدائع الصنائع ١٩٧١/٤.

(٤) بداية المجتهد ٧٣/٢، المهذب ٧٤/٢، المغني لابن قدامة ١٨٣/٨، كشف القناع ٢١٧/٥.

(٥) المغني لابن قدامة ٧٨/٩، المحلى لابن حزم ٢٣٧/١٠، مغني المحتاج ٣٨٤/٣.

٦- ثبوت النفقة للمطلقة رجعيًا لأن أحكام الزوجة جارية عليها واستمناعه بها ممكن إذا أراد ذلك، أما المختلة فلا نفقة لها إلا أن تكون حاملا لأن استحقاق النفقة في مقابلة التمكين، والمختلة لا تمكين عليها فلم تجب لها النفقة^(١).

الفرق بين الخلع والطلاق على مال:

يتفق الخلع والطلاق على مال في أن كلا منهما فرقة بعوض، وأن كلا منهما يزول به ملك الزوجية، إلا أنهما يختلفان من وجوه ثلاثة هي:

١- الخلع يختلف فيه بين الفقهاء في كونه طلاقاً بائناً أم فسخاً فهو عند جمهور الحنفية والمالكية والشافعية في أظهر القولين ورواية للإمام أحمد أنه طلاق بائن يحتسب من عدد الطلقات^(٢). وذهب الشافعي في قوله القديم والإمام أحمد في رواية راجحة إلى أنه فسخ لا ينقص به عدد الطلقات، وعند ابن حزم طلاق رجعي أما الطلاق على مال فلا خلاف في كونه طلاقاً بائناً ينقص به عدد الطلقات.

٢- لو وقع الخلع على عوض باطل شرعاً بأن كان عوض الخلع مالا غير متقوم عند المسلمين كخلع المسلمة على ميتة أو خمر أو خنزير فلا شيء للزوج ويقع الطلاق بائناً عند الحنفية والمالكية والحنابلة. وعند الشافعية بانء منه بمهر المثل لأنه المرد عند فساد العوض وفي الطلاق على مال إذا وقع على ما ليس بمال متقوم فالطلاق يكون رجعيًا.

٣- يرى الإمام أو حنيفة أن الخلع يسقط به كل الحقوق الواجبة بعقد الزواج لأحد الزوجين على الآخر كالمهر والنفقة الماضية المتجمدة أثناء الزواج، لكن

(١) بدائع الصنائع ٤/٢٠٣٨، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢/٥٠٤، مغني المحتاج ٣/٤٣٥.

(٢) بدائع الصنائع ٢/١٩٠٩، حاشية بن عابدين ج ٣/٤٤٤، مغني المحتاج ج ٣/٢٦٨، المغني لابن قدامة ج ٨/١٨٠، روضة الطالبين ٧/٣٧٥.

لا تسقط نفقة العدة لأنها لم تكن واجبة قبل الخلع فلا يتصور إسقاطها بالخلع.

ويري جمهور الفقهاء شافعية وحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية أن الخلع لا يسقط به شيء من الحقوق الزوجية إلا إذا نص على إسقاطه.

الخلع وإسقاط الحقوق الزوجية:

اختلف الفقهاء في سقوط ما يكون لأحد الزوجين على الآخر من الحقوق الزوجية إلى ثلاثة آراء:

الأول: إذا تم الخلع بين الزوجين وأخذ الزوج العوض سقط بالخلع كل حق قائم وقت الخلع لأحدهما على الآخر، ولا يطالب صاحبه بشيء من ذلك. ومنه ما يكون للزوجة في ذمة زوجها بقية من صداقها أو نفقة عن مدة ماضية وقال بذلك أبو حنيفة^(١)، واستدل على إسقاط الحقوق الزوجية بأن الخلع شرع لإلها المنازعة بين الزوجين وحتى تنتهي المنازعة لا بد من إسقاط كافة الحقوق التي كانت قائمة بسبب الزواج، وإلا قد يتجدد النزاع مرة أخرى بينهما.

الثاني: إذا كان الخلع بلفظ المبارأة يسقط بينهما من الحقوق الزوجية، أما إذا كان بلفظ الخلع فلا يسقط به شيء من الحقوق المذكورة، وهذا قال أبو يوسف^(٢). ودليله في ذلك أن المبارأة لفظ صريح في إسقاط كل الحقوق الزوجية، أما الخلع فإنه لفظ يقتضي الانحلال والانفصال وذلك يتحقق بانقطاع الصلة الزوجية ولا يتوقف عليه سقوط شيء آخر.

الثالث: الخلع لا يسقط أي حق من الحقوق الزوجية سواء كان بلفظ الخلع أو المبارأة إلا ما سمياه في البدل إذ إنه تسقط نفقة العدة بلفظ الخلع والمبارأة إلا إذا نص على

(١) فتح القدير ٢٣٣/٤.

(٢) البحر الرائق ٩٤/٤-٩٥.

سقوطها مع أنها من الحقوق الزوجية، وبهذا قال محمد بن الحسن الشيباني، والشافعي^(١). وأحمد، ودليلهم أن الخلع معاوضة، فهي لا تؤثر إلا فيما تم الاتفاق عليه، ولا تسقط به حقوق أخرى لأن الحقوق لا يمكن إسقاطها إلا بالأداء أو الإبراء^(٢).

عدة الخلع:

اختلف الفقهاء في عدة المختلعة إلى رأيين هما:
الأول^(٣): وهو للحنفية والمالكية والشافعية وفيه أن العدة الواجبة على المختلعة بعد الدخول هي عدة المطلقة ثلاثة قروء، أو وضع حمل للتعرف على براءة الرحم، وهو قول ابن عمر، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، والزهري.
واحتج القائلون بأن عدتها عدة المطلقة بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٤).

وبما روي عن ابن عمر أنه قال عدة المختلعة عدة المطلقة. وبما رواه عبدالرازق عن "علي" أن عدة المختلعة مثل عدة المطلقة، ولأن الخلع فرقة بين الزوجين في الحياة بعد الدخول فكانت العدة ثلاثة قروء لغير الخلع.

الثاني^(٥): قالوا عدة المختلعة حيضة واحدة، واستدلوا على قولهم بالسنة لما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي

(١) فتح الباري ٣٢٥/٩.

(٢) الروض المربع ٤٧٨/٦.

(٣) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ٦٠/٤ - الكاف لابن عبدالبر ٢٧٦ - شرح منح الجليل للشيخ عليش ٣/٤ - شرح الزرقاني علي موطأ بن مالك ١٨٥/٣.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٥) الانصاف للمرداوي ٢٧٩/٩ - السنة الكبرى للبيهقي ٤٥٠/٧ - نيل الأوطار للشوكاني ٦٧٥/٦.

(ﷺ) عدتها حيضة واحدة^(١). وروى ابن أبي شيبه عن نافع عن ابن عمر أن الربيع اختعلت من زوجها فأتى لها عثمان فقال: تعتد بحيضة، وكان ابن عمر يقول تعتد ثلاث حيضه حتى قال عثمان فكان يفى به ويقول خيرنا وأعلمنا يعني بذلك عثمان بن عفان فإذا حاضت بعد الخلع ثم طهرت فقد انقضت عدتها.

والقول الراجح هو ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية في الرواية الظاهرة لأن العدة تجب للتعرف على براءة الرحم وحفظ الانساب، وهذا يكون بعد ثلاث حيضات أكثر ضماناً وأمناً.

* * *

(١) أخرجه البيهقي في كتاب العدة ٤٥٠/٧.

الخاتمة

في نتائج البحث وتوصياته

أولاً: نتائج البحث:

في ضوء ما تم تناوله من موضوع الخلع في الشريعة الإسلامية والأحكام المرتبطة به يمكن الخروج بعدد من النتائج الهامة هي:

١- تكريم الإسلام للأسرة والحفاظ عليها قوة متماسكة لضمان قوة وسلامة المجتمع والأمة الإسلامية، ولهذا شرع الطلاق والخلع رغم أنهما من أبغض الحلال عند الله ولكن عندما تستعصى المشاكل الأسرية على الحل يكون في الانفصال خير الأسرة مصداقاً لقوله تعالى: (وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِ).

٢- تكريم الإسلام للمرأة فكما أعطى للرجل حق إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق، أعطى للمرأة أيضاً حق الخلاص من حياة زوجية تعسه بالخلع من زوج تكرهه وتخشى الا تقيم حدود الله فيه ومعه وهذا من عظمة التشريع الإسلامي الخفيف.

٣- أن الخلع قضية فقهية لا يجب التشكيك فيه وله أدلته من كتاب الله عز وجل لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۚ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(١). كما أنه ثابت في سنة المصطفى (ﷺ) وأجمع عليه فقهاء الأمة.

٤- لا يجب على المرأة طلب الخلع إلا بعد أن تفشل كل محاولات الإصلاح

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

والتوفيق، وعندها يجب على الزوج أن يستجيب لطلب زوجته لأنه ليس من الشهامة أن يقبل الزوج العيش مع زوجة تكرهه ولا تطيقه، لأنها لو أجبرت على ذلك قد تخونه وتقع في المعصية.

٥- بعض الزوجات التي تحسنت أحوالها المادية أو العلمية والاجتماعية وعلت على زوجها وترى أنه أصبح غير مناسب لها وتلجأ للخلع للخلاص منه هي آثمة ومحرم عليها رائحة الجنة بحكم المصطفى (ﷺ)، ولهذا يجب على الزوجات أن يتقين الله ولا يسنن استخدام هذا الحق إلا في محله.

٦- يضع الشرع الحكيم عدداً من الشروط لصحة الخلع منها ما يرتبط بالزوج وهي أن كل من يصح طلاقه يصح خلعه، وبالتالي يجب أن يكون الزوج مكلفاً لا صبيّاً ولا مجنوناً مسلماً، ومنها ما يرتبط بالزوجة فلا تكون صغيرة ولا مجنونة أو سفیهة أو مكرهة على الخلع، ويصح الخلع في حيض أو طهر الزوجة.

٧- تلتزم الزوجة بدفع العوض لزوجها نظير الخلع، وإن اختلف الفقهاء في قيمة العوض هل ما دفعه إليها الزوج أو أقل منه أو أكثر، ويشترط في العوض أن يكون مالاً متقوماً حلالاً يصح الانتفاع به.

٨- الخلع عبارة عن عقد رضائي بين طرفين هما الزوج وملتزم العوض سواء كانت الزوجة أو غيرها ولهذا ينطبق عليه كل شروط صحة العقد من الإيجاب والقبول، ولا إكراه أو إجبار فيه.

٩- يوجد ألفاظ عدة للخلع ويصح الخلع بأي لفظ يتضمن التفريق بين الزوجين سواء كان صريحاً أو كناية مع وجود النية في حالة الكناية ودفع العوض من جانب الزوجة.

١٠- نهي الشرع الحكيم أن يعضل الزوج زوجته ليجيرها على أن تخلعه لقوله

سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ

يَأْتِيَنَّ بِفَنَاحٍ مُبَيَّنَةٍ ۚ﴾^(١). إذا حدث يكون الخلع باطل والعوض مردود

عليها ويقع به طلاق رجعي.

١١- الحكم الشرعي للخلع يكون إما مباحاً حال وقوع الشقاق والنزاع بين الزوجين وكرامية الزوجة لزوجها، ومكروها إذا كانت حياة الزوجين مستقيمة ومستقرة، وحراماً إذا عضل الزوج زوجته ليحبسها على اختلاعه وأخذ العوض منها.

١٢- يجوز الخلع على عوض مجهول أو على ما يوجد فيما بعد، كما يجوز الخلع مقابل بعض المنافع والحقوق مثل قيام الزوجة برضاع ولدها ورعاية مصالحه إلى انتهاء مدة الحضانة.

١٣- أن الخلع طلاق بائن لا رجعة فيه إلا برضا الزوجة هنا يكون بعقد جديد، لأنه وقع مقابل عوض افتدت به الزوجة نفسها من جحيم الحياة الزوجية.

١٤- يتفق كل من الخلع والطلاق في أن كلا منهما يحدث الفراق بين الزوجين، وأن من يصح طلاقه يصح خلعه، ويصح التوكيل في كليهما، ووجوب العدة على الزوجة في كليهما وإن اختلف في مدتها.

١٥- يختلف الخلع عن الطلاق في أن الخلع يكون في مقابل عوض تدفعه الزوجة لزوجها أما الطلاق فلا عوض فيه، والخلع يقع في الطهر والحيض ويحرم الطلاق في الحيض، والخلع لا رجعة فيه عكس الطلاق، أن عدة المختلعة حيضة واحدة بينما عدة المطلقة ثلاث حيضات، ولا نفقة للمختلعة بل يوجد

(١) سورة النساء: الآية ١٩.

نفقة للمطلقة.

١٦- يختلف الخلع عن الطلاق على مال في أن الخلع طلاق بائن يحتسب من عدد الطلقات، أما الطلاق على مال فينقص به عدد الطلقات، وأن الخلع يسقط كل الحقوق الزوجية أما الطلاق على مال فلا يسقط هذه الحقوق.

١٧- عدة المختلفة بعد الدخول هي عدة المطلقة ثلاث حيضات، أو وضع حمل للتعرف على براءة الرحم وهو القول الراجح، وإن كان هناك قول آخر بأن عدة المختلعة حيضة واحدة.

١٨- إذا كان الخلع عن تراض بين الزوجين فالظاهر أنه لا يشترط كونه عند القاضي، وأما إذا كان معه خصام وشقاق فالأفضل أن يكون عند القاضي أو من يقوم مقامه، قطعاً لدابر النزاع وإنصافاً للمظلوم خصوصاً أن الخلع عقد فيه عوض غير محدود.

١٩- إذا اختلف الزوجان في أصل الخلع أو في مقدار عوضه ونوعه أو موعد تسليمه، فالقول للمرأة ما دام الزوج لا يملك بينة والزوجة لا تقر.

٢٠- يشترط لصحة الخلع قيام العلاقة الزوجية حقيقة أو حكماً، حتى تكون الزوجة محلاً لإيقاع الطلاق، والمقصود بحكماً أن تطلق الزوجة ولا تزال في العدة، وبالتالي يكون للزوج حق إرجاعها، ولها حق الخلع وهي في العدة.

ثانياً: توصيات البحث:

١- التوسع في نشر الأحكام الشرعية المتعلقة بفقه الأسرة في وسائل الإعلام المختلفة حتى يعلم الأزواج والزوجات هذه الأحكام ويلتزموا بها بما يضمن سلامة وقوة بناء الأسرة وحفظها من المخاطر.

٢- وضعت الكثير من الدول العربية قوانين لتنظيم عملية التقاضي في الخلع وبالتالي يجب مراجعة هذه القوانين للتأكد من توافقها مع حكم الشرع، وأن

- يشارك في صياغة أو تعديل هذه القوانين علماء وفقهاء الدين الإسلامي.
- ٣- التوسع في فتح مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية وانتقاء العاملين بها من المتخصصين في الفقه الإسلامي وعلم الاجتماع وعلم النفس، لتنظيم دورات تدريبية للشباب المقبلين على الزواج من أجل تأهيلهم ليكونوا أزواجاً صالحين متوافقين قادرين على مواجهة المشاكل التي تتعرض لها الحياة الزوجية وإنهاء الخلافات بين الأزواج بدلا من اللجوء للقضاء.
- ٤- إجراء المزيد من الدراسات في مجال فقه الأسرة لبيان الحكم الشرعي في القضايا المعاصرة التي تمر بها الأسرة المسلمة وتجهل الكثير من الأسر الأحكام الشرعية المرتبطة بهذه القضايا.
- ٥- قيام الجامعات والمراكز البحثية في مجال الدراسات الإنسانية بتوجيه المزيد من الاهتمام لدراسة ظاهرة الخلع في المجتمع السعودي وتحليلها للوقوف على مدى تطور الظاهرة، وأسبابها، والآثار المترتبة عليها، وسبل الحد منها، وإنشاء قاعدة بيانات بذلك.

* * *

المراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- لسان العرب لابن منظور، طباعة دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.
- ٣- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، ج.م.ع، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ١٤٢٩هـ.
- ٤- أحمد فراج حسن، أحكام الأسرة في الإسلام، دار الجامعة الحديثة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٥- شرح فتح القدير للشيخ كمال الدين بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.
- ٦- البحر الرائق شرح كنز الرقائق باب الخلع، للشيخ زين الدين بن نجم الحنفي، المتوفي سنة ٩٧٠هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.
- ٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي - لشمس الدين محمد بن أبي العباس، ١٣٥٧هـ - الطبعة الأخيرة، طبع ونشر مكتبة البابي الحلبي.
- ٨- مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - الخطيب محمد الشربيني - مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧هـ.
- ٩- روضة الطالبين وعمدة المفتين - كتاب الخلع - تأليف يحيى بن شرف النووي محي الدين أبو زكريا، الناشر، المكتبة الإسلامية.
- ١٠- شرح منتهى الإرادات لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر، بيروت.
- ١١- كشف القناع عن متن الاقناع، للشيخ العلامة فقيه الحنابلة منصور بن يونس ابن إدريس البهوتي، الناشر، مكتبة النصر الحديثة الرياض.

- ١٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - محمد بن عرفة الدسوقي - المكتبة التجارية - بيروت.
- ١٣- جواهر الإكليل شرح مختصر الشيخ خليل صالح عبدالسميع الأبى الأزهرى، المكتبة الثقافية.
- ١٤- مصطفى الذهبي، الخلع وأحكامه في الشريعة الإسلامية، طبع ونشر وتوزيع دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ١٥- محمد متولي الشعراوي، أحكام الزواج والطلاق والخلع، مكتبة التراث الإسلامي، مصر، ٢٠٠٢م.
- ١٦- محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، الجزء الأول، دار الصابوني، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ١٧- نيل الأوطار محمد بن علي الشوكاني، دار الحديث، ١٤١٣هـ.
- ١٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالر النمري، تحقيق على محمد البجاوي.
- ١٩- تفسير الطبري لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.
- ٢٠- الإجماع لابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفي ٣١٩هـ، دار المسلم للنشر والتوزيع.
- ٢١- المغني لابن قدامة، كتاب النكاح، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.
- (لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفي ٦٢٠هـ).
- ٢٢- المهذب للموفق إبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ٢٣- حاشية ابن عابدين - حاشية رد المختار على الدر المختار - شرح تنوير

- الأبصار، نشر في دار الكتب العلمية، تحقيق: علي معوض.
- ٢٤- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، طبع بمطبعة الإمام بالقلعة، مصر.
- ٢٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تأليف: أبو الوليد محمد بن رشد، دار عالم الكتب، بيروت، ودار ابن حزم، تحقيق: ماجد الحموي.
- ٢٦- محمد علي محجوب، الأسرة وأحكامها في الشريعة الإسلامية، دار الحرية للطباعة والنشر، السيدة زينب، القاهرة ١٩٨٢م.
- ٢٧- الفقه على المذاهب الأربعة، عبدالرحمن الجزيري، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
- ٢٨- سنن ابن ماجه، للحافظ بن عبدالله محمد بن يزيد القزويني، مطبعة عيسى البابي الحلبي - تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.
- ٢٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري - للحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، طبعة المكتبة السلفية.
- ٣٠- المبسوط، تأليف شمس الدين السرخسي، الناشر، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة.
- ٣١- شرح فتح القدير شرح الهداية للشيخ كمال الدين بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام، الطبعة الأولى، مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٩هـ.
- ٣٢- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ومعه الدر المنقى، عبدالرحمن بن محمد بن سليمان المتوفي ١٠٧٨هـ، دار إحياء التراث العربي.
- ٣٣- الكافي لابن قدامة، لأبي محمد موفق الدين عبدالله بن قدامة المقدسي، الطبعة الأولى، منشورات المكتب الإسلامي - دمشق، ١٣٨٢هـ.
- ٣٤- صحيح البخاري - تأليف محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبدالله، دار ابن

- كثير، دمشق، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- ٣٥- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار نشر الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى، باكستان، ١٣٩٣هـ.
- ٣٦- المحلى في شرح المجلي للإمام علي بن حزم الأندلسي (٤٦٥هـ)، مكتبة مشكاة الإسلامية.
- ٣٧- البدر الطالع - محمد بن علي الشوكاني - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - مصر.
- ٣٨- طبقات الحنابلة، لأبي يعلي أبي الحسين، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧١هـ.
- ٣٩- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ١٣٥٦هـ.
- ٤٠- الروض المربع شرح زاد المستنقع - منصور بن إدريس البهوتي، مطبعة السنة المحمدية القاهرة، ١٣٧٥هـ.
- ٤١- المجموع شرح المذهب تكملة المطيعي، للشيخ محمد نجيب المطيعي، توزيع المكتبة العالمية بالفجالة.
- ٤٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف - لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المردودي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.
- ٤٣- المذهب مع شرح المطيعي - للشيخ محمد نجيب المطيعي - توزيع المكتبة العالمية بالفجالة - مصر.
- ٤٤- الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي (فقه مالكي)، تأليف محمد ابن أحمد بن عرفه الدسوقي المالكي، الناشر، مطبعة بولاق ١٨٦٥م.
- ٤٥- مختصر المزني للإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني مطبوع على هامش

- الأم، المطبعة الأميرية، ١٣٢١هـ.
- ٤٦- حاشية العدوي على الخرشي، للشيخ علي العدوي، المتوفي ١١٨٩هـ. دار صادر بيروت.
- ٤٧- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك على شرح الصغير للشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي، الجزء الأول، الطبعة الأخيرة، ١٣٧٢هـ.
- ٤٨- حاشية الشرقاوي على التحرير - للعلامة الشرقاوي، المطبعة الأزهرية في مصر ١٣٤٦هـ.
- ٤٩- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تأليف أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المكتبة الإسلامية، مصر.
- ٥٠- القواعد النورانية لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٥١- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس - دار صادر بيروت - طبعة جديدة.
- ٥٢- الدرر المضيئة شرح الدروس الفقهية، سعيد بن مبارك بن محمد الصوري، غير مفهرس ١٣٧٣هـ.
- ٥٣- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تأليف شمس الدين أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن الطربلسي المغربي، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر دار عالم الكتب ١٤٢٣هـ.
- ٥٤- بداية المجتهد، لأبي الوليد محمد بن رشد، دار الكتب الحديثة، مطبعة حسان، مصر.
- ٥٥- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لأبن عبدالبر النمري القرطبي، الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض، الطبعة الأولى.

- ٥٦- الفتاوي لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد النجيري الحنبلي، الطبعة الأولى، مطابع الرياض.
- ٥٧- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسن بن علي البيهقي، الطبعة الأولى بجيدر أباد الدكن بالهند ١٣٥٥هـ.
- ٥٨- سنن أبي داود، تأليف أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٥٩- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، دار الكتب العلمية.
- ٦٠- شرح المذهب، للإمام النووي، فقه شافعي، تحقيق: الشيخ محمد نجيب الطيعي، الناشر، دار الفكر بيروت.
- ٦١- صحيح النسائي، تأليف أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري - المسند الصحيح - الناشر دار ابن كثير - دمشق.
- ٦٢- أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الجصاصي، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٦٣- تفسير القرطبي لأبي عبدالله بن أحمد الأنصاري القرطبي - الطبعة الثالثة - دار القلم ١٣٨٦هـ.
- ٦٤- العدة شرح العمدة في فقه الإمام أحمد بن حنبل، بهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي، الجزء الثاني، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ.

* * *